الأمم المتحدة

A/57/387

الجمعية العامة

Distr.: General
9 September 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

البند ٥٣ من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات

تقرير الأمين العام**

موجز

قررت الدول الأعضاء في الجمعية العامة للألفية منذ عامين، جعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية لمتابعة تنفيذ الأولويات المعتمدة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. ولم يكن الإحساس بالحاجة إلى مؤسسة متعددة الأطراف قويا في أي وقت مضى مثلما هو الحال اليوم، في عصر العولمة.

وقد تحقق الكثير بالفعل. وكانت الإصلاحات التي بدأت في عام ١٩٩٧ تهدف إلى تكييف الهياكل والثقافة الداخلية للأمم المتحدة مع التوقعات والتحديات الجديدة. ومنذ ذلك الحين، تحققت بعض الإنجازات الهامة – ولم يكن أقلها الإعلان بشأن الألفية ذاته، والذي يحتوي على مجموعة واضحة من الأولويات، بما في ذلك أهداف إنمائية دقيقة ومحددة زمنيا. وهي تعتبر الآن بمثابة إطار للسياسة العامة لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها.

* A/57/150.

** هذا التقرير أُعد في سياق استعراض الأمين العام الشامل لأعمال المنظمة، وسيتأجل تقديمه وفقا لذلك.

190902 190902 02-58324 (A)
0258324

وكانت الأمم المتحدة في طليعة المعركة للقضاء على الفقر ومكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويؤدي تنفيذ تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام إلى تحسين قدرة المنظمة على الانتشار وإدارة عمليات حفظ السلام وبناء السلام، واستجابت بصورة جيدة للتحديات الجديدة وغير المتوقعة في سيراليون وكوسوفو وتيمور الشرقية. وأبدت الأمم المتحدة تماسكا أكبر وتعمل عناصرها المتباينة معا بصورة أفضل. وجرى بناء شراكات مثمرة مع مجموعة كبيرة من العناصر الفاعلة غير الحكومية. وباختصار تتطور المنظمة مع مرور الوقت. وهي أكثر كفاءة وأكثر انفتاحا وأكثر إبداعا.

ولكن هناك حاجة إلى المزيد من التغييرات. ويقترح هذا التقرير عددا من التحسينات ترمي إلى كفالة تكريس المنظمة لاهتمامها بالأولويات التي حددتها الدول الأعضاء، وإلى أن الأمانة العامة تقدم خدمة أفضل. غير أنه يتعين على الهيئات الحكومية الدولية أن تتغير أيضا. ويحتاج كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى التكيف بغية إدراك إمكانياتهما، بينما تحتاج عملية الإصلاح المتوقفة لمجلس الأمن إلى زخم جديد. وينبغي أن يكون برنامج عمل المنظمة ككل مركزا بصورة أفضل، مع اجتماعات أقل ولكن منتجة بدرجة أكبر، ومع وثائق أقل ولكن مفيدة بدرجة أكبر.

الفرع الثاني، الاضطلاع بالأمور الهامة – يتعين على الأمم المتحدة تكييف أنشطتها مع الأولويات التي حددها الإعلان بشأن الألفية والمؤتمرات العالمية للعقد الماضي. ويتعين إسقاط الأنشطة التي لم تعد مناسبة، بينما يتعين على الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسائل الجديدة، أو المسائل التي اكتسبت إلحاحية جديدة – مثل العولمة وأثرها على التنمية، ومتابعة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومنع المنازعات ومكافحة الإرهاب – أن تعمق معرفتها، وأن تزيد من حدة بؤرة تركيزها، وأن تعمل بصورة أكثر فعالية. وتستحق مجالات عديدة أخرى المزيد من الاهتمام. وسيقدم الأمين العام ميزانية برنامجية منقحة بطريقة شاملة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لكي تعكس الأولويات الجديدة للمنظمة.

واستجابة لطلبات محددة من الجمعية العامة، سيستعرض أيضا الفرع الثاني مجالين بتفصيل أكبر:

يعتبر تعزيز وحماية حقوق الإنسان مطلبا أساسيا لتحقيق رؤية الميثاق في عالم عادل وخالٍ من الاضطراب. وتحقق تقدم جيد في إدماج حقوق الإنسان في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وهناك حاجة للمزيد من التدابير لتحسين عمل المنظمة في هذا المجال: سيجري تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مساعدة بلدان فردية

لبناء مؤسسات أقوى لحقوق الإنسان؛ وسيجري استعراض إجراءات الهيئات المنشأة بمعاهدات بغية تبسيط التزامات الإبلاغ؛ وسيجري استعراض نظام الإجراءات الخاصة (المقررون، والأفرقة العاملة، وما إلى ذلك)، بغية جعلها أكثر فعالية عن طريق كفالة اتساق أكبر، وسيقدم إليها دعما أفضل؛ وسيجري تعزيز إدارة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويشدد التقرير أيضا على أهمية لجنة حقوق الإنسان، وحاجة اللجنة إلى التمسك بحزم بمهمتها المتمثلة في الترويج لمعايير أفضل لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

وعانت إدارة شؤون الإعلام من تفتيت جهودها كنتيجة لولايات وبعثات عديدة للغاية. وسيجري إعادة تشكيلها حتى تصبح قادرة بصورة أفضل على وضع استراتيجيات متماسكة للاتصالات والاستفادة من وسائط الإعلام الجديدة وتكنولوجيات الاتصال. وسيجري الاضطلاع على مدى السنوات الثلاث المقبلة بتقييم شامل لأثر جميع أنشطة الإدارة وفعاليتها من حيث التكلفة. وسيجري ترشيد الشبكة القائمة لمراكز الأمم المتحدة للإعلام حول محاور إقليمية، ابتداء من غرب أوروبا. وسيدخل الأمين العام أيضا تحسينات على إدارة مكتبات الأمم المتحدة وبرنامج منشورات الأمانة العامة.

الفرع الثالث، خدمة الدول الأعضاء بطريقة أفضل - تحتاج الأعمال اليومية للمنظمة إلى دعم في شكل مواد ووثائق معلومات أساسية، ومرافق وخدمات الترجمة الشفوية للاجتماعات، وتقارير وتسجيلات للمناقشة. ويوجز الفرع الثالث تدابير خفض عدد التقارير المقدمة سنويا وتسهيل اتباع نهج أكثر تركيزا وشمولا في المسائل التي تناقش. ويحدد أيضا التحسينات الرئيسية لتخطيط وخدمة الاجتماعات، بما في ذلك الاستخدام الأكبر لتكنولوجيا المعلومات.

الفرع الرابع، العمل معا بطريقة أفضل - يستكشف هذا الفرع سبل تحسين التنسيق، سواء فيما بين العناصر المكونة للمنظمة وبينها وبين المجتمع المدني.

واتخذت خطوات هامة منذ عام ١٩٩٧ لكفالة التنسيق الفعال فيما بين مختلف كيانات الأمم المتحدة العاملة في بلد معين. وسيكون في إمكان وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة العاملة في كل بلد، بموجب خطة تنفيذية ستكتمل بحلول عام ٢٠٠٣، تجميع مواردها والاضطلاع ببرمجة مشتركة؛ وسيجري إنشاء قواعد بيانات وشبكات معارف مشتركة؛ وسيزود المنسقون المقيمون في البلدان الكبيرة والمتوسطة الحجم بموظفين خاصين؛ وفي البلدان الخارجة من الصراعات، سيجري تكامل التخطيط والميزنة وتعبئة الموارد من أجل جميع الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة.

وإذا كان يتعين تنسيقها بصورة أفضل وجعلها أكثر فعالية، يتعين أولا تحديد الأدوار والمسؤوليات المحددة لمختلف كيانات الأمم المتحدة بوضوح. وسيجري استكمال وثيقة بعنوان ''من يفعل ماذا في مجال التعاون التقني بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣''. وسيجري تعزيز تنظيم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وقدرتها على التخطيط الاستراتيجي، وسيجري بطريقة أفضل تنسيق الدعم المقدم للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عند نظرهما في المسائل المتعلقة بأفريقيا.

ونما التفاعل بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني بصورة كبيرة في العقد الماضي. وحصل الآلاف من المنظمات غير الحكومية حاليا على المركز الاستشاري الرسمي. وأغنت مساهمتها المناقشات وأثرت على نتيجة مداولات حكومية دولية عديدة. غير أنه كانت هناك مشاكل على طول الطريق. وقد حان الوقت لإجراء تقييم وإيجاد سبل أفضل لتنظيم العلاقة. وسينشئ الأمين العام فريقا رفيع المستوى لتقديم توصيات بهذا الشأن.

وتطورت أيضا علاقة الأمم المتحدة بالقطاع الخاص بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة، مع مبادرة الاتفاق العالمي وإنشاء شراكات تعاونية عديدة مع الشركات والمؤسسات، ولا سيما مؤسسة الأمم المتحدة. وسينشأ مكتب للشراكات لتجميع هذه الأنشطة تحت مظلة مشتركة.

الفرع الخامس، تخصيص الموارد للأولويات – يعتبر نظام التخطيط والميزنة الحالي بالأمم المتحدة معقدا وكثيف العمالة. وهو يشتمل على ثلاث لجان منفصلة، ووثائق عديدة ومئات من الاجتماعات. وتشمل التغييرات المقترحة في الفرع الخامس خطة متوسطة الأجل تغطي سنتين فقط (بدلا من أربعة في الوقت الحالي)، والتي سترتبط بمخطط الميزانية الذي يقدم قبل سنة من وضع الميزانية الفعلية. وسيكون مخطط الميزانية ذاته أقل تفصيلا وأكثر اتساما بالاستراتيجية، وسيمنح الأمين العام بعض المرونة لتحريك الموارد وفقا للاحتياجات. ويوصي التقرير أيضا بأن يجري الاستعراض الحكومي الدولي للخطط والميزانيات بصورة خالصة في اللجنة الخامسة للجمعية العامة، بدلا من تقاسمه كما هو الحال الآن بين تلك الهيئة ولجنة البرنامج والتنسيق (والذي يؤدي إلى قدر كبير من الازدواج غير اللازم). وستتخذ تدابير لتبسيط ميزانيات حفظ السلام، وتحسين إدارة عدد أكبر من الصناديق الاستئمانية التي تقدم الدول الأعضاء بواسطتها تبرعات لاستكمال الميزانية العادية.

الفرع السادس، المنظمة وموظفوها: الاستثمار في الامتياز – في الختام، يقدم التقرير مقترحات ترمي إلى كفالة اعتماد الأمم المتحدة على قوة عاملة ذات قدرات ومتعددة المهارات ومنظمة بطريقة جيدة. وتهدف هذه المبادرات الجديدة إلى: تشجيع

ومكافأة تنقل الموظفين بين مختلف المواقع والمهام وحتى المنظمات؛ وتوسيع نطاق الفرص المفتوحة أمام موظفي فئة الخدمات العامة (والذين سيطلق عليهم رسميا، مثل زملائهم بالفئة الفنية، الموظفين المدنيين الدوليين)؛ ومساعدة الموظفين على الموازنة بين حياتهم المهنية والخاصة؛ وتجديد شباب المنظمة؛ وزيادة تمكين المديرين؛ وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على التعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أماكن العمل؛ وحل النزاعات الداخلية بين الإدارة والموظفين بطريقة أفضل؛ وتمكين الأمم المتحدة من عرض فئات أكثر قدرة على المنافسة من الأجور والاستحقاقات.

* * *

تضاف التدابير الوارد وصفها في هذا التقرير إلى وسيلة مختلفة للغاية للاضطلاع بالأعمال. ولا يمكن تنفيذها بطريقة آلية أو بين عشية وضحاها. ويتعين تكليف وحدات وأفراد معينين بمهمة إدارة التغيير، ولا سيما في الإدارات التي ستتغير بصورة أكبر. ويتعين تخصيص الموارد لإعادة تدريب الموظفين الذين ستتأثر وظائفهم، ومن أجل الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، التي تعتبر محورية بالنسبة لتحقيق عدد كبير من التدابير المقترحة. ويسعى الأمين العام إلى الحصول على تأييد قوي من الدول الأعضاء من أجل المخطط بأكمله.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولا -	تعزيز الأمم المتحدة	١-٣٠	٧
	ألف - ماذا حققنا	١-١٣	٧
	باء - ما هو العمل الآخر الذي ينبغي الاضطلاع به	١٤-٣٠	٩
ثانيا -	الاضطلاع بالأمور الهامة	٣١-٨٣	١٢
	ألف - المواءمة بين الأنشطة والأولويات	٣٣-٤٤	١٢
	باء - تعزيز حقوق الإنسان	٤٥-٥٨	١٤
	جيم - النهوض بالإعلام	٥٩-٨٣	١٧
ثالثا -	خدمة الدول الأعضاء بطريقة أفضل	٨٤-١٠٨	٢١
	ألف - تبسيط التقارير	٨٦-٩٩	٢١
	باء - إدارة المؤتمرات والاجتماعات	١٠٠-١٠٨	٢٤
رابعا -	العمل معا بطريقة أفضل	١٠٩-١٤٧	٢٥
	ألف - التنسيق من أجل تحقيق نتائج أفضل	١١١-١٢١	٢٥
	باء - توضيح الأدوار والمسؤوليات	١٢٢-١٣٢	٢٧
	جيم - تعزيز الشراكات	١٣٣-١٤٧	٣٠
خامسا -	تخصيص الموارد للأولويات	١٤٨-١٧١	٣٣
سادسا -	المنظمة وموظفوها: الاستثمار في الامتياز	١٧٢-١٩٤	٣٧
سابعا -	إدارة التغيير	١٩٥-١٩٩	٤٣

أولا – تعزيز الأمم المتحدة

١ – أكد مجددا رؤساء الدول والحكومات المجتمعين منذ عامين في شكل الجمعية العامة للألفية، إيمانهم بالمنظمة وميثاقها باعتبارهما أساسين لا غنى عنهما لتحقيق مزيد من السلام والرخاء والعدل في العالم. وحددوا أولوياتهم للقرن الجديد فيما يلي: ''الكفاح من أجل التنمية لجميع شعوب العالم؛ ومكافحة الفقر والجهل والمرض؛ ومناهضة الظلم؛ ومحاربة العنف والإرهاب والجريمة؛ والحيلولة دون تدهور بيتنا المشترك وتدميره''. وأعربوا عن تصميمهم على ''جعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية في السعي إلى تحقيق جميع هذه الأولويات''.

٢ – وفي الواقع، فإن الحاجة إلى مؤسسة متعددة الأطراف فعالة – ومكرسة لخدمة البشرية في مجموعها – لم يكن الشعور بها بهذه الحدة على الإطلاق عما هو عليه في العصر الحالي للعولمة. ويتيح العصر الجديد للاعتماد المتبادل والتكامل فرصا عديدة لجميع شعوب العالم، ولكنه يطرح أيضا مخاطر عديدة. ويتمثل التحدي المقبل في تعزيز قدرتنا على العمل بصورة جماعية وبالتالي تحديد مصير مشترك في وقت من التغير العالمي المتسارع.

ألف – ماذا حققنا؟

٣ – لحسن الحظ، لا يتعين بناء مثل هذه المؤسسة لخدمة شعوب العالم من جديد. فالأمم المتحدة قائمة، ليس فقط كنصب تذكاري جامد لتطلعات عصر سابق، ولكن كعمل في مرحلة تطور – غير كامل، مثلما يتعين أن تكون جميع المطامح البشرية، ولكنه قادر على التكيف والتحسن.

٤ – ويمكن للأمم المتحدة أن تتغير، وقد تغيرت بالفعل – لا سيما منذ أن أزالت نهاية الحرب الباردة أعمق مصادر عدم الثقة فيما بين أعضائها والأصعب في علاجها، مما فتح بالتالي مجالات جديدة للعمل الخلاق والتعاون. وعندما توليت منصبي كأمين عام في عام ١٩٩٧، كانت المنظمة في حالة تقلب. وتمثلت إحدى أولوياتي – وهدف أحد تقاريري الأولى إلى الجمعية العامة – في تكييف هياكل – وأيضا ثقافة – الأمانة العامة مع التوقعات والتحديات الجديدة التي تواجهها.

٥ – وفيما يتعلق بشخصي، نُفذت التغييرات التي اقترحتها في ذلك الحين، وإجمالا أعتقد أنها قد أتت ثمارها. وربما كان الأكثر أهمية مع ذلك هي الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء. وقد اتجهت بصورة متزايدة خلال السنوات الخمس الماضية إلى الأمم المتحدة لمعالجة التحديات الجديدة للعولمة، وشعرت بالتشجيع لإظهار سعة الخيال والإبداع في استكشاف وتطوير إمكانيات المنظمة. وقد حققنا معا بعض التغييرات الهامة، وفي إمكاننا أن نزعم تحقيق بعض الإنجازات الهامة.

تحديد الأهداف الإنمائية الجديدة

٦ – أولا وقبل كل شيء كان اعتماد زعماء العالم لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، والذي قدمت من خلاله الدول الأعضاء إلى العالم رؤية مشتركة للقرن الجديد. وترتبط هذه الرؤية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، على وجه الخصوص، بأهداف محددة وقابلة للقياس للـ ١٥ عاما الأولى من القرن – الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك حاليا اتفاق وفهم واضحين للتعريف الدقيق لهذه الأهداف بين مختلف الوكالات الدولية المعنية. وبذلك جرت مكافأة جهودنا لتعزيز التعاون الأوسط والتماسك الأكبر في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز. ولإعطاء برنامج العمل هذا زخما، قمت في عام ٢٠٠١ بنشر ''الدليل التفصيلي'' للخطوات المطلوبة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية (A/56/326)، وأقدم حاليا أول تقرير

من التقارير السنوية التي تقدم عرضا عاما للتقدم الذي أحرزناه – أو فشلنا في إحرازه.

٧ – وبالرغم من أنه قد جرى تجميع هذه الأهداف الإنمائية للمرة الأولى في الإعلان بشأن الألفية، فإن معظمها جاء نتيجة لسلسلة من المؤتمرات الدولية الكبرى التي عقدت في العقد السابق لدراسة مختلف الجوانب الإنمائية، بما في ذلك الاجتماعات بشأن الطفل، والبيئة، وحقوق الإنسان، والسكان، والمرأة، والسياسة الاجتماعية. وقيمة هذه المؤتمرات في تحقيق توافق آراء عالمي بشأن القواعد والأهداف، وفي الواقع بشأن خطط العمل التفصيلية – وهي الآن معترف بها على نطاق واسع، حتى من قبل البعض الذين كانوا من قبل متشككين أو ناقدين. وساعدت المؤتمرات على كفالة أن بؤرة تركيز الأمم المتحدة قد تطورت مع الزمن واستجابت للتحديات الجديدة التي تواجه شعوب العالم. وفي عام ٢٠٠٢، تمكن المؤتمران اللذان عقدا في مونتيري – بشأن تمويل التنمية – وفي جوهانسبرغ – بشأن التنمية المستدامة – من البناء على ذلك التراث وتوسيع نطاقه.

٨ – ويتطلع العالم بصورة متزايدة إلى الأمم المتحدة لمعالجة المشاكل الاجتماعية التي تكتسب أهمية عالمية – وأولها القضاء على الفقر المدقع – والمساعدة على إظهار توافق الآراء العالمي بشأن كيفية معالجتها. واضطلعت المنظمة بهذا الدور بصورة ملحوظة في عام ٢٠٠١ بإظهار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) باعتبارهما مسألة عالمية، عن طريق عقد جلسة استثنائية للجمعية العامة والأنشطة التحضيرية وأنشطة المتابعة المرتبطة بها. ولا يوجد بوضوح أي مجال للرضاء عن هذه المسألة، وسأواصل اعتبارها أحد أولوياتي الشخصية. ومع ذلك، فإن قدرة الأمم المتحدة على تقديم إسهام حيوي في هذه المجالات لم يعد موضع تساؤل على حد اعتقادي.

إصلاح عمليات السلام

٩ – يعتبر تنفيذ عدد كبير من المقترحات الواردة في التقرير أحد الإنجازات الهامة الأخرى. ولقد أدخلنا تحسينات هامة على قدرتنا على الانتشار وإدارة العمليات المعقدة لحفظ السلام وبناء السلام. وفي حين أنه سيجري فقط إدراك القيمة الكاملة لهذه التحسينات بمرور الوقت، فإن الأحداث الأخيرة لم تنتظر لوضعنا موضع الاختبار. ففي السنوات الثلاث أو الأربع الماضية، واجهنا تحديات جديدة وغير متوقعة في هذا المجال – ولا سيما في سيراليون وكوسوفو وتيمور الشرقية – وسأجازف بالقول بأننا قد أبلينا بلاء حسنا. ولا يمكن فقط أن تعزى هذه الإنجازات وغيرها للعمل الشاق والتفاني الذي أبداه موظفو الأمم المتحدة – سواء في الميدان أو في المقر – ولكن أيضا إلى مجلس الأمن، الذي تعلم من صعوبات العقد الماضي كيفية وضع حلول أكثر اتساما بالحكمة والفعالية. وبينما لا تزال هناك تحديات كبرى لم يتمكن المجلس، لأسباب مختلفة، من الاستجابة لها بصورة كافية، فإنه لا يزال هناك عدد كبير من النزاعات في جميع أنحاء العالم يعكف أعضاؤه حاليا على العمل معا بطريقة متناغمة وبتأثير حقيقي.

تعزيز التماسك

١٠ – تبدي الأمم المتحدة تماسكا أكبر فقط في عمليات السلام. وفي كل بلد نام حيث نعمل يوجد هناك الآن فريق قطري موحد، يوجد مقره في دار وحيدة للأمم المتحدة. ويضم هذا الفريق ممثلي الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة المتعددة للمنظمة ويتولى رئاسته المنسق المقيم الذي تتمثل ولايته في كفالة تعبئة المنظومة ككل للوفاء باحتياجات كل بلد. ويعكس هذا الهيكل المحاولات التي بذلتها لكفالة التماسك والغرض المشترك في القمة، عن طريق القيام كل أسبوع بعقد اجتماع لرؤساء جميع الإدارات والصناديق والبرامج بوصفهم فريق الإدارة العليا،

وعن طريق اللجان التنفيذية الشاملة لعدة إدارات للإشراف على مجالات السياسة الرئيسية الأربعة: السلام والأمن؛ والشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والشؤون الإنسانية؛ والتنمية.

بناء الشراكات

١١ - أود أن أوجه الانتباه في الختام إلى نجاحنا في وضع أساليب جديدة للعمل استنادا إلى شراكات تعاونية. وتعتبر الأمم المتحدة، وستظل، منظمة حكومية دولية تبقى فيها سلطة صنع القرارات بصورة تامة بين أيدي الدول الأعضاء. وفي نفس الوقت، نعيش مع ذلك في نظام دولي، تمارس فيه العناصر الفاعلة غير الحكومية التأثير أيضا بصورة متزايدة، مثل منظمات المجتمع المدني، والوكالات الطوعية، وجماعات المصالح، والشركات الخاصة، والمؤسسات الخيرية، والجامعات، والمراكز الفكرية، وبالطبع الأفراد المبدعين. ولتحقيق التغيير اليوم، فإنه يلزم دعم شبكة متنوعة من العناصر الفاعلة غير الحكومية، وتشجيع أفكارها.

١٢ - وتحاول الأمم المتحدة تعلم هذا الدرس. فعملنا مع المنظمات غير الحكومية في مجال مكافحة الأمراض، وخفض حدة الفقر، وتخفيف المعاناة بعد الكوارث يعتبر الآن من الأمور العادية حتى إنه يجتذب التعليق بصعوبة. ويُنظر بصورة متزايدة إلى نشاط المؤسسات الخيرية - ولا سيما مؤسسة الأمم المتحدة - في تعزيز أهدافنا المشتركة باعتبارها إضافة قيمة للعمل الحكومي. وأدت مبادرتي الخاصة للاتفاق العالمي إلى مشاركة مئات من الشركات من جميع أنحاء العالم في الجهد الذي يرمي إلى تعزيز مواطنة الشركات والقيم العالمية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وحقوق العمال، والبيئة. واليوم، نادرا ما يمكن تخيل عقد اجتماع كبير للأمم المتحدة دون مشاركة المجتمع المدني بجميع أشكاله المختلفة.

١٣ - وكما يشير العرض السابق، فهذه منظمة مختلفة عن تلك التي كانت قائمة منذ ٢٠ عاما، وهي منظمة تتطور مع الوقت وتعمل بكفاءة وشفافية وإبداع أكبر.

باء - ما هو العمل الآخر الذي ينبغي الاضطلاع به

١٤ - سأركز في صلب هذا التقرير على مجال مسؤوليتي الخاصة وسأركز على عدد من التحسينات التي ترمي إلى كفالة تقديم الأمانة العامة لخدمات أفضل لهيئاتها الرئاسية، وهي الهيئات الحكومية الدولية. غير أنه إذا أردنا أمم متحدة أقوى، فإن التغيير يصبح ضرورة بالنسبة للهيئات الحكومية الدولية كذلك. وبينما أدخلت تحسينات عديدة، فإن هناك حاجة إلى المزيد، وسأقدم في المناقشة التالية بعض الاقتراحات.

جمعية عامة أقوى

١٥ - تعتبر الجمعية العامة المحفل العالمي الوحيد الذي تتمتع فيه جميع الدول بصوت متكافئ. وتملك الجمعية العامة، عن طريق سلطتها في النظر في الميزانية وإقرارها، قدر كبير من السلطة للتسيير الفعّال لأعمال الأمم المتحدة. ويرى عدد كبير من الدول الأعضاء مع ذلك أن إسهام الجمعية العامة في أعمال المنظمة آخذ في الاضمحلال، وأشاركهم في هذا القلق.

١٦ - ومن المهم للغاية أن تواصل الجمعية العامة جهودها الإصلاحية الخاصة لزيادة ترشيد جدول أعمالها. وفي الوقت الحالي، تنظر في عدد كبير جدا من البنود المتداخلة، وبتواتر دون استحقاق عادة. وكنتيجة لذلك، يجري تضييع الوقت والطاقة المؤسسية المطلوبين بصفة عاجلة للتوصل إلى توافق آراء بشأن السياسات المتعلقة بالقضايا الراهنة أو الناشئة ذات الأهمية العالمية على التقارير والمناقشات المتكررة والعقيمة، وعلى التفاوض بشأن القرارات ذات النطاق المحدود والتأثير المحدود على السياسات. وهناك إمكانية لإدخال تحسينات

كبيرة مع ذلك إذا ما أمكن توحيد البنود المتطابقة، وتصنيف المسائل المترابطة بصورة وثيقة في مجموعات تطرح في مناقشة واحدة، مما يؤدي إلى نتائج ذات صلة وتأثير أكبر على السياسات. وينبغي أيضا استعراض نمط البنود المتكررة بجدول الأعمال بدقة، مع دراسة عدد كبير من المسائل كل سنتين، أو حتى في مُهل أطول.

١٧ - وهناك مطلب إضافي وهو أنه يتعين على الجمعية العامة أن توضح مسؤولياتها في مواجهة مسؤوليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية، ولا سيما فيما يتعلق بمتابعة المؤتمرات، بطريقة تمكن الجمعية العامة من تعزيز أعمال هذه الهيئات وإضافة قيمة إليها.

١٨ - أعرب عن ترحيبي بقرار انتخاب رئيس الجمعية ورؤساء اللجان المختلفة قبل ثلاثة أشهر، بدلا عن اليوم الأول للدورة. وسيجعل هذا من الممكن إجراء تخطيط أفضل للجدول الزمني للجمعية العامة وبالتالي تيسير الإصلاحات الأخرى التي يلزم إجراؤها بشدة.

تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٩ - يتطلب الدور المتنامي للأمم المتحدة في تحقيق توافق آراء بشأن المسائل الاجتماعية والاقتصادية الهامة على المستوى العالمي، تعزيزا مماثلا للدور الذي يؤديه الجهاز الرئيسي المعني بتلك المسائل وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد أحرز المجلس تقدما ملحوظا في تنظيم أعماله في أجزاء محددة بوضوح، لكل منها محور مواضيعي محدد. وقد مكن هذا المجلس من تقديم توجيه أفضل للمنظومة ككل بشأن المسائل التي تقع في نطاق مسؤوليته. وقد ظل حواره السنوي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية الذي سيساعد بمرور الزمن على جعل المجلس محفلا عالميا مميزا لتشكيل السياسات والاستراتيجيات الإنمائية، من أهم الابتكارات المبشرة بالأمل. ومع ذلك، إذا كان لهذا الاجتماع واجتماعات المجلس الأخرى أن تستمر في جذب اهتمام مشاركين رفيعي المستوى، ينبغي أن تكون جداول أعمالها وشكلها أكثر تركيزا وأن تكون الدورات أفضل إعدادا.

عملية إصلاح مجلس الأمن التي أصابها الجمود

٢٠ - ظل الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أنشأته الجمعية العامة لبحث إصلاح مجلس الأمن يعمل لقرابة عقد من الزمان. ومع ذلك، يبدو أن الاتفاق على صيغة تسمح بزيادة في عضوية المجلس ما زالت تحير الدول الأعضاء. ففي نظر معظم العالم، يبدو حجم وتكوين مجلس الأمن لا يمثل على نحو كاف الدول الأعضاء. وتساهم أوجه القصور الملحوظة في مصداقية المجلس في تآكل سلطته ببطء ولكن بثبات، مما ترتب عليها بالتالي آثارا على السلم والأمن الدوليين. وهكذا، لن يكون إصلاح الأمم المتحدة مكتملا دون إصلاح مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، من المهم أن نتذكر أن السلطة مستمدة أيضا من القدرة على اتخاذ قرارات فورية وواقعية، ومن الإرادة على العمل وفقا لهذه القرارات. فمن غير المرجح أن تعزز عملية إصلاح تتكون من زيادة في العضوية فقط المجلس، في هذا الجانب الحيوي.

٢١ - وقد أحرز مجلس الأمن على نحو ملحوظ تحسنا في أساليب عمله خلال السنوات القليلة الماضية - والذي حفزته، من ناحية، المداولات المتأنية للفريق العامل المفتوح باب العضوية. وقد أصبح المجلس أكثر شفافية بإتاحة فرص أكبر لأعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع للمشاركة في أعماله. وقد ظل هناك عدد متزايد من الجلسات العلنية بمشاركة من الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن، وجلسات الإحاطة لأعضاء المنظمة على نطاق أوسع، وتعزيز ترتيبات المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات. وفي ضوء هذه

التطورات المشجعة، قد ينظر مجلس الأمن في تقنين التغييرات الأخيرة في ممارسة أعماله.

٢٢ - ويتطلب اتباع نُهج شاملة لمنع وتسوية النزاعات، وبناء سلام مستدام، مشاركة أجهزة الأمم المتحدة الأخرى ودعمها. ويجب أن يرجع مجلس الأمن إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عند اللزوم وينبغي لهذه الهيئات، بدورها، أن تكيف الإجراءات الخاصة بها وممارساتها الدستورية حتى تصبح قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها.

الاجتماعات المفرطة

٢٣ - ازداد عدد الاجتماعات المعقودة تحت رعاية مختلف الأجهزة الحكومية الدولية على نحو ملحوظ على مر السنوات، كما ازداد أيضا عدد التقارير والوثائق الأخرى التي تطلبها من الأمانة العامة. فخلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، عُقد عدد مذهل من الاجتماعات بلغ ١٥ ٤٨٤ اجتماعا وأُصدر ٨٧٩ ٥ تقريرا. وبالرغم من أن هذا الاتجاه يعتبر جزئيا نتيجة حتمية لجدول الأعمال العالمي الذي يزداد تعقيدا إلا أنه يمكن عكس اتجاهه. وينبغي أن يحدث ذلك. وتشكل كثرة الاجتماعات والوثائق الرسمية عبئا مفرطا من المطالب على عاتق الأمانة العامة والدول الأعضاء معا. وتجد كثير من الدول الأعضاء الصغيرة الآن أنه من المستحيل عمليا أداء دور ذي معنى حتى في أكثر أنشطة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أهمية. وحتى البلدان الكبيرة تجد باطراد صعوبة في ملاحقة المجموعة الكاملة للاجتماعات السنوية - ناهيك عن المشاركة فيها بفعالية. ونتيجة لهذه الضغوط، هناك الآن حاجة ملحة إلى تقليص حجم الاجتماعات والوثائق الرسمية.

٢٤ - وتنطبق نفس المشكلة على المؤتمرات الرئيسية التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة. وكما أشير من قبل، قدمت كثير من المؤتمرات التي عقدت في السنوات الأخيرة مساهمة بناءة للتعاون الدولي بشأن مسائل ذات أهمية عالمية. وينبغي، مع ذلك الآن أن يكون واضحا لكل شخص أن جدول الأعمال الدولي أصبح مثقلا أكثر مما ينبغي بهذه الاجتماعات. وبدأ الكلل من مؤتمرات القمة يدب وسط الجمهور العام وفي كثير من الحكومات معا. وآمل في المستقبل، أن تمارس الدول الأعضاء ضبط النفس، وألا تدعو إلى مؤتمرات إضافية إلا عندما تكون هناك حاجة إلى توجيه رفيع المستوى وشامل بشأن مسائل جديدة تتعلق بسياسات عالمية.

برنامج عمل

٢٥ - جرت أدناه محاولات بدقة أكبر لتحديد عدد من المجالات التي ينبغي تعزيزها في المنظمة، والخطوات المقابلة لها التي ينبغي أن تتخذ لجعل الأمم المتحدة مؤسسة أكثر فعالية وتماسكا وديناميكية.

٢٦ - وفي الفرع الثاني من التقرير، ''الاضطلاع بالأمور الهامة''، أناقش الحاجة المستمرة إلى توافق أنشطة المنظمة مع أولوياتها. واستجابة لطلب الجمعية العامة، أحدد أيضا تدابير لتعزيز فعالية الأمم المتحدة في مجالي حقوق الإنسان والإعلام.

٢٧ - وفي الفرع الثالث، ''خدمة الدول الأعضاء بطريقة أفضل''، أقدم توصيات عن كيف يمكن للأمانة العامة أن تخدم الدول الأعضاء بطريقة أفضل من خلال تقارير أقل عددا، وغنية في المضمون وأقصر طولا، عن طريق تحسين إدارة مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة.

٢٨ - ويتحرى الفرع الرابع، ''العمل بطريقة أفضل'' السبل بالنسبة للجهات الفاعلة المؤسسية داخل المنظمة وخارجها لتعزيز التنسيق وتوضيح الأدوار والمسؤوليات وتعزيز الشراكات.

٢٩ - ويناقش الفرع الخامس، ''تخصيص الموارد للأولويات''، مسألة وجوب أن تخصص المنظمة مواردها على نحو أكثر فعالية عن طريق الإصلاحات الأساسية لعملية التخطيط ووضع الميزانية.

٣٠ - وأخيرا، يحدد الفرع السادس، ''المنظمة وموظفوها: الاستثمار في الامتياز'' سبل تشجيع الامتياز في قوتنا العاملة، بحيث يبذل الموظفون أقصى ما يمكنهم للمنظمة وتقدم الأمم المتحدة، بدورها، لموظفيها مسارات مهنية مثرية ومجزية.

ثانيا - الاضطلاع بالأمور الهامة

٣١ - يجب أن تبدأ جهودنا الرامية إلى جعل الأمم المتحدة في أقوى حالاتها بإلقاء نظرة صادقة جيدة على ما تضطلع به المنظمة - على المجموعة الكبيرة من الأنشطة والتقارير والاجتماعات التي تستوعب طاقات الوفود والأمانة العامة على حد سواء. وما تبقى - أي الهياكل والإجراءات والموظفون والأنظمة - فالقصد منه هو كفالة أن نجيد ما نعمله. وما لم نتأكد من أن المنظمة تركز على المسائل التي تكتسي أكبر قدر من الأهمية اليوم، وعلى المسائل التي ستكتسب أكبر قدر من الأهمية غدا، فإن هدف تعزيز المنظمة سيظل بعيد المنال.

٣٢ - وفي هذا الفرع من التقرير، أقوم أولا بدراسة برنامج عملنا برمته، ثم أدرس بمزيد من التفصيل مجالين محددين، وهما حقوق الإنسان والإعلام، وذلك استجابة لطلبات وجهتها الجمعية العامة في عام ٢٠٠١.

ألف - المواءمة بين الأنشطة والأولويات

٣٣ - يتسم برنامج عمل المنظمة بالتعقيد والشمول في آن واحد، وهو ما يتوقع من منظمة يُراد بها أن تعالج كل جانب من جوانب التعاون الدولي تقريبا. ويستجيب البرنامج لولايات عديدة تراكمت عبر السنين.

٣٤ - ويتضمن الإعلان بشأن الألفية وكذلك المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ونتائج المؤتمرات الدولية الأخرى رؤية شاملة لما تسعى الدول الأعضاء إلى إنجازه. وعلينا الآن أن نعمل ما من شأنه أن يكّيف برنامج عملنا لدعم هذه الأهداف والأولويات.

٣٥ - وعلينا أن نلقي نظرة ناقدة على جميع أنشطتنا وأن نسأل أنفسنا ما إذا كانت هذه الأنشطة ذات صلة بتنفيذ الإعلان بشأن الألفية ونتائج المؤتمرات الأخرى وما إذا كانت قد أحدثت الأثر المطلوب. فإذا كان الجواب سلبا، فيتوجب علينا أن نكون مستعدين للتخلي عنها.

٣٦ - ومن الناحية الأخرى، ليست قليلة تلك القضايا التي يتوجب على الأمم المتحدة أن تعمق معارفها وتركز جهودها فيها وأن تعمل بشأنها على نحو أكثر فعالية.

٣٧ - وسوف تصبح العولمة وما تتركه من آثار على التنمية مسألة محورية في السنوات المقبلة. فيتعين أن يكون لدى الأمم المتحدة قدرة أكبر على مساعدة البلدان النامية في الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة، وخاصة في مجالي التجارة والاستثمار مع تقليل المخاطر إلى أدنى حد. وهناك الكثير مما ينبغي عمله لكفالة توفير الأطر السليمة من الأحكام والقواعد والمعايير لمساعدة المجتمع الدولي على الاستجابة بفعالية للتحديات الجديدة التي تطرحها العولمة. ويجب أيضا أن تتطور المؤسسات المعنية بتصريف شؤون العالم ليتاح للبلدان النامية مزيد من المشاركة في صنع القرارات.

٣٨ - وتحدد الأهداف الإنمائية للألفية والالتزامات التي اتفق عليها في المؤتمرات العالمية أهدافا بالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي. فيتعين على المنظمة أن تعزز قدرتها على تقديم التوجيه على الصعيد العالمي فيما يتعلق بهذه الأهداف،

وحشد الإرادة السياسية والموارد، ومساعدة البلدان في ما تبذله من جهود لوضع استراتيجيات وطنية ملائمة. ويتوجب عليها أيضا أن تكفل وجود متابعة شاملة للمؤتمرات العالمية، بما فيها المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. والدور الذي يمكن أن يقوم به العلم والتكنولوجيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية جدير بأن يوجه إليه اهتمام أكثر مما حظي به حتى الآن. ونحن أيضا بحاجة إلى مزيد من الاتساق في ما تقوم به الأمم المتحدة من أعمال لدعم التنمية في أفريقيا. فمن دون عمل كهذا يستند إلى عزيمة قوية، فلن نتمكن من الحد من تلك المستويات غير المقبولة التي بلغها الفقر والتي تؤثر على البلايين من البشر.

٣٩ - وأعتقد أيضا أن الوقت قد حان لإلقاء نظرة أكثر شمولا على مختلف أبعاد مسألة الهجرة، وهي مسألة تمس الآن مئات الملايين من البشر وتؤثر على بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان الوجهة النهائية. وعلينا أن نفهم على نحو أفضل أسباب التدفقات البشرية على النطاق الدولي وعلاقاتها المعقدة بالتنمية. ويتعين علينا أيضا أن نستعد لمواجهة التحولات التي بدأت بالفعل في الارتفاع النسبي للشباب والمسنين في معظم أنحاء العالم وآثار ذلك على القوة العاملة والخدمات الاجتماعية والعمليات السياسية.

٤٠ - وتترتب آثار خطيرة على مسائل ندرة المياه وتلوث المياه والأمراض التي تسببها المياه - وهي مسائل برزت بشكل صارخ في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وينشط حول هذه المسائل مجموعة متنوعة من الجهات التي يهمها الأمر بما فيها الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني. فيتوجب علينا أن نوظف طاقات مختلف الجهات المعنية هذه بغية كفالة القيام بعمل منسق وفعال وفي الوقت المناسب على النطاق الدولي. وتمثل الطاقة مسألة أخرى جديرة بأن يوجه إليها اهتمام أكبر وأكثر تنسيقا. وعلينا أن نستكشف أبعادها العديدة بما في ذلك أمن الطاقة وكهربة الريف ومصادر الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة. وأعتقد أيضا أننا بحاجة إلى أن نكون أفضل استعدادا لمواجهة الكوارث الطبيعية وإدراج إدارة أخطار الكوارث في استراتيجياتنا المتعلقة بالحد من الفقر واستراتيجياتنا الإنمائية والبيئية.

٤١ - ومن الأمور التي تحتل مركزا محوريا في المهمة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين قدرة المنظمة على منع نشوب الصراعات وتوطيد السلام في مرحلة ما بعد الصراعات. ويتوجب علينا أن نعمق فهمنا للأسباب الاقتصادية والاجتماعية للصراعات العنيفة وتعزيز قدرتنا على مساعدة البلدان في مواجهة التحديات المتمثلة في تعزيز الوحدة في خضم التعدد والتنوع، والحد من عدم المساواة وترسيخ الحكم الرشيد في مؤسساتها العامة. وفي واقع الأمر، ربما كان الحكم الجيد على الصعيدين المحلي والدولي العامل الوحيد الذي يكتسب أقصى قدر من الأهمية في تعزيز التنمية وتوطيد السلام. بيد أن جزءا كبيرا من الأعمال الجيدة الرامية إلى منع نشوب الصراعات لن تؤتي ثمارها إذا لم تواصل المنظمة أيضا تنمية قدرتها على الحد من التهديدات المتمثلة في استخدام الأسلحة، وخاصة التهديدات التي تنطوي على استخدام أسلحة الدمار الشامل ومخاطر سقوط أعداد كبيرة من القتلى بين المدنيين من جراء استخدام الأسلحة التقليدية.

٤٢ - وعلى المنظمة أيضا أن تعزز قدرتها على الاضطلاع بدور في مكافحة الإرهاب، وهي مسألة ظلت موضع انشغال متواصل منذ هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ويتعين عليها، بوجه خاص، أن تكون قادرة على تقديم المشورة والمساعدة لدولها الأعضاء فيما تبذله من جهود لتعزيز أطرها التشريعية والإدارية. ولا بد من توسيع نطاق الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والاتجار

بالمخدرات والجريمة الدولية باعتبارها جزءا من استراتيجية موحدة للتغلب على قوى ''المجتمع اللامدني''.

٤٣ - وهناك بالتأكيد قضايا أخرى عديدة جديرة بمزيد من الاهتمام. وعلينا أن نستفيد من قيامنا في عام ٢٠٠٣ باعتماد ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويتيح لنا هذا فرصة لاستعراض برنامج العمل واستكماله بصورة شاملة، واعتماد ميزانية برنامجية تنسجم وأولوياتنا المتفق عليها.

الإجراء ١ - سأقدّم إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٣ ميزانية برنامجية نُقحت بصورة شاملة وتعكس بصورة أفضل الأولويات التي اتُفق عليها في جمعية الألفية.

٤٤ - إن الحاجة إلى تحديث برنامج العمل وإلى تحديد الولايات والأنشطة التي لم تعد مناسبة والاستغناء عنها ستكون من المتطلبات التي ستتكرر باستمرار. ونحن بحاجة إلى آلية لمساعدتنا على القيام بذلك بشكل منتظم. وأود أن أُعيد التأكيد على الاقتراح بشأن الأحكام التي تقضي بإعادة النظر بعد مدة معيّنة الواردة في التقرير عن الإصلاح لعام ١٩٩٧ (A/51/950 و Add.1-6). فكل مبادرة تنطوي على رصد مبالغ ضخمة يجب أن تخضع لمهل زمنية محددة يتم عند انتهائها استعراض هذه المبادرات وتجديد العمل بها فقط بموجب إجراء صريح تتخذه الجمعية العامة.

باء - تعزيز حقوق الإنسان

٤٥ - يُعتبر تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من المتطلبات الأساسية لتحقيق الرؤية التي ينص عليه الميثاق لعالم يعمّ فيه العدل والسلام. وكان نشوء معايير واتفاقيات حقوق الإنسان وتعميمها أحد أبرز إنجازات القرن المنصرم، وكانت الأمم المتحدة في خضم هذا الجهد الذي تنامت أهميته وصلته الوثيقة ببرنامج عمل المنظمة على امتداد العقد الماضي.

وجرى التأكيد في الإعلان بشأن الألفية على استمرارية مركزية تلك المهمة: ''لن ندخر جهدا في تعزيز ... احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا ...''.

٤٦ - ولجنة حقوق الإنسان هي جزء حيوي من المنظمة وتفخر بتاريخ مجيد يتضمن صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تتطلع إليه الشعوب في جميع أنحاء العالم من أجل حماية حقوقها وللحصول على المساعدة لكي ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح، المشار إليه في ديباجة الميثاق. وأحث الدول الأعضاء بشدة على ألا يغيب عن بالها الهدف الحقيقي للجنة وأن تجد الوسائل لزيادة فعاليتها. وعليها أن تدرك أنها إذا ما سمحت للاعتبارات السياسية أو للمواقف التي تتخذها الكتل أن تفرض نفسها على الانتخابات والمناقشات بدلا من الجهود الصادقة لتعزيز حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم، فإن مصداقية اللجنة ومنفعتها سيكون مصيرهما حتما التآكل.

٤٧ - وبوصفها منظمة عالمية، توفّر الأمم المتحدة إطارا مؤسسيا فريدا لوضع وتعزيز معايير وممارسات حقوق الإنسان، ولإتاحة الأدوات القانونية والتنفيذية وأدوات الرصد لمساندة الصفة العالمية لحقوق الإنسان والعمل في الوقت نفسه على احترام التنوع الوطني والثقافي. وينشط جهاز حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة في ثلاثة مجالات: الإعلام والتحليل ورسم السياسات؛ وتقديم الدعم لهيئات حقوق الإنسان وأجهزتها؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتشكّل هذه الأنشطة أجزاء مكمّلة لاستراتيجية واحدة ترمي إلى دعم تنفيذ معايير حقوق الإنسان من جانب الدول الأعضاء.

٤٨ - وأُحرز حتى الآن تقدّم ملحوظ في إدماج حقوق الإنسان على نطاق منظومة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال،

يتم نشر إخصائيي حقوق الإنسان كجزء من بعثات حفظ السلام. وفي معظم العمليات الإنسانية، تشكّل حماية اللاجئين والمشردين داخليا جانبا بالغ الأهمية من الاستجابة للحالات الطارئة. وبرامج التنمية التي تدعمها الأمم المتحدة تعزز حقوق الإنسان عن طريق نشر المعلومات والتعليم، فضلا عن دعم مؤسسات حقوق الإنسان، كاللجان الوطنية لحقوق الإنسان.

٤٩ - ويقوم التحدي الذي يواجهنا على البناء على هذا التقدّم المحرز، ولاسيما بتقديم المساعدة إلى البلدان لكي تنهض بحماية حقوق الإنسان لديها. ونحن بحاجة أيضا إلى مواصلة بذل الجهود لتحديث نظام معاهدات حقوق الإنسان، وتعزيز دور الإجراءات الخاصة لتقصي الحقائق، وتدعيم القدرة الإدارية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على دعم هذه الجهود.

دعم حقوق الإنسان على الصعيد القطري

٥٠ - في الفقرتين ٢٥ و ٢٦ من الإعلان بشأن الألفية، أعلنت الدول الأعضاء عن تصميمها على تعزيز قدراتها على الصعيد القطري لتطبيق مبادئ حقوق الإنسان وممارساتها، بما في ذلك حقوق الأقليات وحقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق المهاجرين. وبناء مؤسسات قوية لحقوق الإنسان على الصعيد القطري هو الذي سيكفل على المدى الطويل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها بطريقة مستدامة. لذا، يجب أن يكون إرساء أو تعزيز نظام وطني للحماية في كل بلد، يعكس المعايير الدولية لحقوق الإنسان، هدفا رئيسيا للمنظمة. وتكتسب هذه الأنشطة أهمية خاصة في البلدان التي تخرج من الصراعات.

٥١ - وبغية تحقيق هذه الأهداف، بدأت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان العمل عن طريق نظام المنسق المقيم على كفالة إدماج حقوق الإنسان في التحليل والتخطيط وتنفيذ البرامج على الصعيد القطري. وأفرقة الأمم المتحدة القطرية - بما فيها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة والبنك الدولي - بحاجة إلى الوصول إلى المعلومات والتحليلات والأمثلة عن كيفية إدراج حقوق الإنسان في البرامج القطرية. ويجب أن تمتلك المفوضية القدرة على تدريب الأفرقة القطرية وتقييم أفضل الممارسات وتعميمها ووضع آليات رصد لقياس أثر برامجها لحقوق الإنسان. ولتفادي الازدواجية وكفالة الاستخدام الأمثل للموارد، سيحتاج المفوض السامي إلى الاعتماد على دعم المؤسسات الشريكة إلى أقصى حد ممكن مع الحفاظ على قدرته على نشر الموظفين التابعين للمفوضية عند اللزوم.

الإجراء ٢ - سيضع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان خطة وينفّذها، بالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، لتعزيز حقوق الإنسان المتصلة بالإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة على الصعيد القطري

الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان

٥٢ - تشكّل الهيئات القائمة المنشأة بموجب معاهدات وآليات وإجراءات حقوق الإنسان شبكة واسعة ومعقدة. وتنامي تعقد جهاز حقوق الإنسان والعبء المقابل لالتزامات تقديم تقارير يجهدان موارد الدول الأعضاء والأمانة العامة. وكنتيجة لذلك، فإن منافع النظام الحالي ليست جلية على الدوام.

٥٣ - وهناك في الوقت الحاضر ست لجان تقابل كلا من معاهدات حقوق الإنسان واتفاقياتها. وسيزيد عدد اللجان بلجنة جديدة قريبا بعد التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وتضم هذه اللجان خبراء مستقلين يخضعون لسلطة الهيئات المنشأة

بموجب المعاهدات والتي تتألف من الدول التي صدّقت على إحدى المعاهدات أو انضمت إلى إحدى الاتفاقيات. والهيكل الحالي للجان حقوق الإنسان المختلفة – حيث تركّز كل لجنة على مسائل هامة ولكنها متميزة – يفرض متطلبات لتقديم التقارير تتسم بالصعوبة على الأطراف الموقعة على المعاهدات. وقد استنتج أحد الخبراء المستقلين إلى الاستنتاج التالي في عام ١٩٩٧: ''لقد بلغ عدم إرسال التقارير نسبا حرجة ... من جانب الدول التي إما لا تقدّم تقارير على الإطلاق، أو تقدّمها بعد موعدها بوقت طويل'' (E/CN.4/1997/74، الفقرتان ١١٢ و ١١٣).

٥٤ – وهناك تدبيران قد يساعدان على الحد من أوجه قصور النظام الحالي. أولهما هو قيام اللجان بوضع نهج أكثر تنسيقا لأنشطتها وتوحيد متطلباتها المتنوعة لتقديم التقارير. وثانيهما هو السماح لكل دولة بأن تعدّ تقريرا واحدا يوجز امتثالها للمجموعة الكاملة من معاهدات حقوق الإنسان التي هي طرف فيها.

الإجراء ٣ – سيتشاور مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات بشأن إجراءات جديدة مبسّطة ويتقدّم بتوصياته إليّ بحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

تحسين الإجراءات الخاصة

٥٥ – تعتمد المنظمة للتحقيق في أوضاع بلدان محددة واستعراض مسائل جديدة وحساسة على مجموعة كبيرة من المقررين والممثلين رفيعي المستوى والأفرقة العاملة الذين يُطلق عليهم جميعا اسم الإجراءات الخاصة بحقوق الإنسان. وهذه الإجراءات هي أدوات بالغة الأهمية ساعدت على مر السنين على النهوض بقضية حقوق الإنسان. غير أن هناك الآن عدد كبير من الإجراءات الخاصة – يزيد عدد الناشطين منها على ٤٠ – وقد تنامت بصورة عشوائية ودون قواعد أساسية واضحة لعملها.

٥٦ – ويتطلّب الأمر مجموعتين من التدابير المتصلتين ببعضهما البعض. أولا، نحن بحاجة إلى تحسين نوعية التقارير التي تعدّها والتحليلات التي تجريها الإجراءات الخاصة. ويمكن تحقيق ذلك بوضع معايير واضحة لاستخدام الإجراءات الخاصة وانتقاء المعيّنين، وبوضع مبادئ توجيهية أفضل لعملها ومهامها الإبلاغية.

٥٧ – وثانيا، يجب على المنظمة أن تعزز قدرتها على دعم الإجراءات الخاصة. فعدم اتساق المعايير التي تعمل الإجراءات الخاصة بموجبها قد يعكس عدم كفاية الموارد اللازمة للاضطلاع بالمهام التي أوكلت إليها. ويمكن أن تتضمن التدابير لمعالجة هذه المشكلة تعيين مهنيين من مرتبات أعلى، فضلا عن تقديم دعم إداري أفضل.

الإجراء ٤ – سيقوم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان باستعراض الإجراءات الخاصة ويقدّم إلي تقريرا بحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ يتضمن توصيات بشأن كيفية تعزيز فعاليتها وتحسين المدعم المقدّم لها.

تبسيط الإدارة

٥٨ – ازداد الطلب على المفوضية في السنوات الأخيرة. وهي تحصل على نسبة محدودة من مواردها من الميزانية العادية وتعاني من النقص في التمويل الذي يمكن توقّعه. وبالإضافة إلى ذلك، أدى التنوع في مصادر التمويل إلى تجزئة أنشطتها البرنامجية. وستتحدد مصداقية المفوضية وفعاليتها استنادا إلى توافر الموارد الملائمة وإمكانية توقّعها وقدرة جهازها الإداري على استخدامها. والاستعراض الإداري الذي طلبته الجمعية العامة، والذي يقوم به حاليا مكتب

خدمات الرقابة الداخلية، يجب أن يكون مصدرا هاما للمشورة وعمق النظر.

الإجراء ٥ – سيضع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان خطة لتعزيز الإدارة تأخذ في الاعتبار التوصيات التي ستنبع من الاستعراض الإداري الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأتوقّع أن يُقدَّم التقرير لي بحلول آذار/مارس ٢٠٠٣.

جيم – النهوض بالإعلام

٥٩ – الأمم المتحدة لديها قصة مفحمة مؤثرة تود أن ترويها. بيد أن رواية القصة يجب أن تكون مقنعة، لأن المساندة الجماهيرية لا غنى عنها لتعزيز المنظمة. فالأمم المتحدة يجب أن تكون قادرة على ترجمة قراراتها ومقرراتها وبياناتها ومناقشاتها الكثيرة إلى أفكار ذات معنى تبرز ما للأمم المتحدة من دور مركزي في العمل على تحقيق عالم أفضل للجميع.

٦٠ – ولطالما عانت إدارة شؤون الإعلام من تجزئة لجهودها نتيجة لكثرة ما أنيط بها من تكليفات ومهام. فقد تم إنتاج كم ضخم من المواد الإعلامية وتنظيم عدد هائل من الأنشطة. بيد أن هذه النواتج يجب ألا تعتبر غاية في حد ذاتها. فعلى الأمم المتحدة أن تكفل أن تحقق موادها وأنشطتها الإعلامية الأثر المرغوب، وأن تكون بمثابة وسيلة ناجعة لإيصال صوت المنظمة المميز إلى العالم كافة. لذا، فإن للتقييم والرصد أهمية رئيسية.

٦١ – وكان تقريري السابق (A/AC.198/2002/2)، الذي قدمته إلى لجنة الإعلام في آذار/مارس ٢٠٠٢، بمثابة خطوة أولى نحو تنفيذ ما طلبته الجمعية العامة من استعراض شامل لأعمال الإدارة. وما أقترحه هنا هو نموذج تشغيلي جديد للإدارة في نيويورك، ومفهوم تشغيلي جديد لمراكز الأمم المتحدة للإعلام في الميدان، وتقييم شامل لأثر كل ناتج وخدمة رئيسية تقدمها الإدارة. كما أنني أقترح إجراء عددا من التغييرات في برنامج منشورات الأمانة العامة وأداء خدمات المكتبة فيها.

تعديل موقع إدارة شؤون الإعلام

٦٢ – تتسم أنشطة الإدارة بالتعدد، حيث تشمل: التغطية الإخبارية لمؤتمرات الأمم المتحدة في الإذاعة والتليفزيون وعلى الإنترنت؛ وإنتاج المواد الإعلامية اللازمة للدعاية لقضايا أو مؤتمرات بعينها تخص الأمم المتحدة؛ وتغطية المناسبات والمعارض الخاصة؛ وتنظيم الجولات المصحوبة بمرشدين؛ وتقديم خدمات المكتبة؛ والاتصال بوسائل الإعلام وغيرها من المجموعات من خارج الأمم المتحدة. وتسعى الإدارة، في جانب من جهودها، إلى إعلام وتوجيه الوسطاء، ولاسيما وسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التعليمية. أما الأنشطة الأخرى، كالمعارض والمناسبات الخاصة التي تقام في مقر الأمم المتحدة، فجمهورها محدود بدرجة أكبر.

٦٣ – وقد أثبت الاستعراض الشامل لأعمال الإدارة ضرورة وضع مفهوم أوضح لدورها وتحديد مهامها بصورة أكثر تجانسا. فعلى الإدارة أن تركز جهودها على الأفكار الرئيسية التي تشكل جزءا من استراتيجية منسقة للاتصالات ذات أهداف محددة. كما أننا نخطط لتعزيز وتركيز اتصالاتنا في شبكة الإنترنت التي ستزداد أهميتها كوسيلة تنقل الأمم المتحدة رسالتها عبرها خلال السنوات المقبلة.

٦٤ – والهيكل الجديد المبين فيما يلي يستهدف زيادة قدرة الإدارة على تنفيذ برامج إعلامية ناجعة وهادفة:

الإجراء ٦ – يعاد تشكيل إدارة شؤون الإعلام على النحو التالي:

(أ) شعبة للاتصالات الاستراتيجية تتولى وضع ونشر وتقييم أفكار الأمم المتحدة حول المواضيع ذات الأولوية؛

(ب) شعبة للتوعية تجمع بين تقديم الخدمات للوفود وإقامة الاتصالات مع المجتمع المدني والقيام بأنشطة توعية للجماهير؛

(ج) شعبة أنباء ووسائل إعلام قوية تضم أنشطتها تشغيل موقع الإدارة على الإنترنت؛

(د) نقل قسم رسم الخرائط إلى إدارة عمليات حفظ السلام.

٦٥ – وفي الإدارة، سيزداد الاهتمام بالتقييم كثيرا، بحيث تكون البرامج متمشية، بصورة أفضل، مع احتياجات الجمهور المستهدف. ذلك أنه لم يجر قط أي تقييم شامل لتأثير أنشطة الإدارة. وخلال العامين أو الثلاثة أعوام القادمة، سيجرى استعراض شامل. وقد يلزم فيما بعد البت في أمر إجراء تعديلات أخرى على الإدارة وتوزيع مواردها.

الإجراء ٧ – تجري إدارة شؤون الإعلام، على مدى ثلاث سنوات وبمساعدة مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تقييما منتظما لمدى تأثير جميع أنشطتها وفعاليتها من حيث التكلفة

إعادة تشكيل مراكز الأمم المتحدة للإعلام

٦٦ – الأمم المتحدة منظمة عالمية تكرس جهودها لخدمة شعوب العالم. وعليها أن تؤدي عملا أفضل بكثير في تعزيز اتصالاتها خارج حدود مقرها. ولتحقيق ذلك، علينا أن نجعل شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام أكثر فعالية لصالح منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

٦٧ – فلمراكز الأمم المتحدة للإعلام دور حيوي في إيصال رسالة الأمم المتحدة إلى جميع أنحاء العالم. فهي تصحح الانطباعات الخاطئة، وتوفر للجماهير المواد والبيانات والمعلومات التي تصدرها الأمم المتحدة. وفي أغلب الأحيان تكون مراكز الأمم المتحدة للإعلام بمثابة عين المنظمة وأذنها التي ترصد وتبلغها بما يتردد من أنباء حولها ويطغى من مشاعر حيالها.

٦٨ – وقد طرأت على منظومة وسائل الإعلام وثقافة الإعلام تغيرات هائلة، وشهد العالم انقلابا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمر الذي حدا بالأمم المتحدة إلى البحث عن حلول تختلف عن تلك التي ظلت تؤدي دورها بنجاح طوال السنوات العشرين الماضية.

٦٩ – ومراكز الأمم المتحدة للإعلام – التي كثر عددها لتصبح حاليا ٧١ مركزا – تحظى بـ ٣٥ في المائة من الميزانية العامة للإدارة، في الوقت الذي يعاني معظمها فيه من شح في الموارد البشرية والمالية. وفي ظل ميزانيات متعاقبة لم تحقق أي نمو، مصحوبة بتخفيضات مستهدفة نتيجة للتزايد الهائل في رقعة ونطاق أنشطة المنظمة، نجد مراكز الأمم المتحدة للإعلام تكافح في سعيها لأن يكون لها إسهام كبير وتأثير ملموس.

٧٠ – أما مراكز الأمم المتحدة للإعلام التي تقع في البلدان المتقدمة الباهظة التكلفة – كاستراليا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ومعظم بلدان الاتحاد الأوروبي – فتنفق حاليا ٤٠ في المائة من إجمالي نفقات المراكز. وفي الوقت الذي نقر فيه بأهمية إبراز الأمم المتحدة بصورة إيجابية لدى وسائل الإعلام وشعوب الدول المتقدمة، فإن ما يدعو للقلق هو أن هذه المراكز تستقطب عددا ضخما من كبار الموظفين وحجما هائلا من الموارد المالية.

٧١ - وينبغي إعادة توجيه الموارد لتعزيز مراكز الأمم المتحدة للإعلام في عدد أقل من المواقع الاستراتيجية. ولعل الخيار الأفضل، في معظم الحالات، هو إقامة محور إعلامي إقليمي للأمم المتحدة مزود بالموارد المالية والبشرية الكفيلة بإعلام الجماهير في شتى المناطق الإقليمية بأنشطة الأمم المتحدة بأسلوب أكثر تركيزا وكفاءة. وبإمكان هذه المحاور أن تطوع المواد الإعلامية لتوائم احتياجات المناطق الجغرافية التي تخدمها؛ وأن يكون لديها مستودع مركزي للتقارير والمنشورات والبيانات؛ وأن تبادر إلى اجتذاب وسائل الإعلام والجماهير. وفي البلدان النامية، تتعاون تلك المحاور تعاونا وثيقا مع المنسقين المقيمين.

٧٢ - وكخطوة أولى، أعتزم ترشيد وضم مراكز الإعلام الـ ١٣ الواقعة في أوروبا الغربية في محور إقليمي واحد. وسوف يعمل هذا على توفير موارد لإقامة محور إعلامي قوي وكفء ولتمويل أنشطة ذات أولوية أعلى. والرأي عندي أن نطبق نهجا مماثلا بالنسبة للمناطق الإقليمية الأخرى على مدى السنوات الثلاث القادمة.

الإجراء ٨: أقترح ترشيد شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام في شكل محاور إقليمية، بدءا بإقامة محور لإقليم أوروبا الغربية.

تحقيق التكامل بين مكتبات الأمم المتحدة

٧٣ - خدمات مكتبات الأمم المتحدة موزعة على رقعة شاسعة للغاية. فهناك مجموعات ضخمة من المراجع في كل مكتب من مكاتب المقر، وكذا في اللجان الإقليمية، وفي مكتبات الكثير من مراكز الأمم المتحدة للإعلام، وبالمستودعات في ٢٤٦ موقعا متفرقا حول العالم. وقد طلبت الجمعية العامة إجراء استعراض متعمق لأنشطة مكتبات الأمم المتحدة كافة. وسلط الاستعراض الضوء على مجالين رئيسيين بحاجة إلى اهتمام، هما انعدام الإدارة المتكاملة، والحاجة إلى التحديث.

٧٤ - فمكتبات الأمم المتحدة تعمل بصورة مستقلة، مع وجود إشراف أو توجيه مركزي ضئيل للغاية. وقد وفرت مكتبات معينة إمكانيات تخصصية لا يستفاد منها إلا قليلا. فمكتبة الأمم المتحدة في جنيف، مثلا، قادرة على إنتاج مجموعة ورقية من المراجع، ورقمنة وإرسال المواد المرجعية عبر الإنترنت إلى مواقع أخرى. أما مكتبة داغ همرشولد، الكائنة بمقر الأمم المتحدة، فأقدر على وضع سياسة عامة للمكتبات في كافة المواقع، وعلى أن تأخذ مركز الصدارة في تنسيق وتوجيه مضمون المواد التي تنشرها كافة هيئات المنظمة على الإنترنت.

٧٥ - والفرص متاحة لتحديث مكتباتنا من خلال تطبيق التكنولوجيا. فمكتبة داغ همرشولد، على وجه الخصوص، تسير في اتجاه إقامة مكتبة حاسوبية، لا من حيث أسلوب تقديم خدماتها التقليدية للبعثات والموظفين فحسب، وإنما كذلك من حيث اتصالها بالمجتمع المدني عبر مواقعها على الإنترنت، ومن حيث الخدمات التي تقدمها للمكتبات الوديعة في جميع أنحاء العالم. ومن الأهداف البعيدة المدى إقامة بوابة إلكترونية واحدة متعددة اللغات للاطلاع على المراجع والوثائق والمعلومات. ومن شأن تحويل هذه الرؤية إلى واقع أن يقلل كثيرا من كميات الوثائق الورقية التي يلزم توزيعها. بيد أننا سنكفل، ونحن نعمل على تحديث شبكة مكتبات الأمم المتحدة، أن يظل بإمكان البعثات الدائمة للدول الأعضاء أن تحصل على النسخ المطبوعة من مراجع ووثائق الأمم المتحدة. وهذا المفهوم - المتمثل في الاطلاع الإلكتروني على الوثائق، مع توافر نسخها المطبوعة عند اللزوم - ستتم زيادة تطويره في خطة عمل.

الإجراء ٩ – يتم تحسين إدارة مكتبات الأمم المتحدة على النحو التالي:

(أ) تتولى مكتبة داغ همرشولد بنيويورك مسؤولية وضع السياسة العامة لجميع مكتبات الأمم المتحدة وتنسيق أعمالها؛

(ب) تتولى إدارة شؤون الإعلام، بالاشتراك مع إدارة الشؤون الإدارية، إعداد خطة شاملة لتحقيق التكامل بين خدمات مكتبات الأمم المتحدة في شتى المواقع، وذلك بتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ج) تتولى إدارة شؤون الإعلام وضع وتنفيذ خطة لتحسين الاطلاع الإلكتروني على مراجع الأمم المتحدة، وتيسير نقل المراجع الورقية إلى الملفات الإلكترونية، وتوفير التدريب لأمناء المكتبات الوديعة.

تحسين الإشراف على المنشورات

٧٦ – في عام ٢٠٠١، طلبت الجمعية العامة إجراء استعراض شامل لبرنامج المنشورات بالأمانة العامة. فكل عام، يتم نشر ما يزيد على ٢٠٠ ١نشرة جديدة أو منقحة. وهناك تباين كبير في طول المنشورات (من ٤ صفحات إلى ٢ ٠٠٠ صفحة) وشكلها وجمهورها المستهدف وعدد النسخ المطبوعة منها (من ١٠٠ إلى ١٥ ٠٠٠ نسخة).

٧٧ – ومنشورات الأمم المتحدة الرئيسية تقدم معلومات ضرورية وشائعة في المجالات الهامة. وفي بعض الحالات، تشكل المنشورات مرجعا رئيسيا للباحثين وخبراء السياسة العامة حول العالم. وتعتبر أيضا عنصرا هاما دفعا لأنشطة الدعوة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. غير أن التحدي الرئيسي الذي يواجهنا هو إيصال المنشورات المناسبة للقراء المناسبين في الوقت المناسب.

٧٨ – ومن استعراض لسائر المنشورات – من مراجع أساسية للعمل إلى دوريات إلى نشرات – تبين أن هناك قدرا ضخما من التجزئة والازدواجية.

٧٩ – وثمة حاجة إلى تحسين مستوى تدقيق المنشورات والإشراف عليها. فقرارات النشر لا تستند إلى تحليل جاد للقيمة التي تضيفها المنشورات، أو لجمهورها المستهدف، أو لتكاليفها. كما أن مجلس المنشورات الرفيع المستوى لم يثبت فعاليته كأداة لكفالة جودة النوعية والتجهيز.

٨٠ – وأعتقد أنه يتعين على الإدارات الفنية العاملة في مجال معين أن تتعاون في تصميم وتنسيق منشوراتها، وذلك للحد من التجزئة والازدواجية. كما يتعين توخي العناية في تقييم التكاليف والمكاسب المحتملة المترتبة على كل قرار بالنشر. وينبغي أن يتمثل دور مجلس المنشورات في إرساء المعايير والسياسات الموحدة، مثل معايير تحديد حجم ونوع النسخ المطبوعة، وسداد حقوق التأليف للإدارات المعدة للمنشورات من عدمه.

٨١ – ومن زاوية حساب المكسب والخسارة في توفير معلومات بالغة التخصص لجمهور محدود، اضطرت دور النشر التجارية العاملة في مجالي المراجع والمواد الأكاديمية إلى التحول إلى بيع كميات متزايدة منها على الإنترنت. وأنا مقتنع بأن الهجرة إلى الإنترنت تعد أمرا حاسما بالنسبة لاستمرار أهمية الأمم المتحدة كمصدر معلومات آنية ذات حجية. فعلى سبيل المثال، يتعين اللجوء إلى الإنترنت لنشر قواعد البيانات الإحصائية السنوية، التي تصدر حاليا بعدة لغات ولكن بعد أن يكون قد فات أوانها، في أغلب الأحيان، وقت إصدارها. وقد أحرزت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة تقدما ملحوظا في هذا الصدد، ليس بنشر جل موادها المطبوعة على الإنترنت فحسب، وإنما كذلك بإقامة نظام تتبع إلكتروني وبرنامج اشتراك متعدد

المستويات يفرض على المستعملين رسوما للاطلاع على تلك المواد، وذلك حسب موقعهم وقدرتهم على الدفع.

٨٢ - وأتعهد هنا بكفالة عدم تسبب التحول إلى نظام للمعلومات الرقمية في الإضرار بالبلدان التي لا تستخدم فيها الإنترنت إلا على نطاق محدود. لذا، فإن علينا أن نبقي على إمكانية توفير الوثائق في شكل مطبوع، حيثما لزم الأمر، من خلال الاستثمار في أجهزة طباعة ملائمة. وإذا ما اتبع هذا النهج الجديد كما ينبغي، فسوف يكفل توفير معلومات الأمم المتحدة الهامة، بصورة أسرع، لمن يحتاج إليها ويقدرها أكثر من غيره.

٨٣ - ويعتبر مرجع ممارسات أجهزة الأمم المتحدة أحد المنشورات التي ينبغي وقف إصدارها نهائيا، وكانت الدول الأعضاء قد طلبته للمرة الأولى في الخمسينات. ويقدم المرجع موجزا شاملا لقرارات أجهزة الأمم المتحدة مشفوعة بالمواد ذات الصلة، ومرتبة حسب مواد الميثاق، ويهدف إلى توضيح المسائل المتعلقة بتطبيق الميثاق وتفسيره. ويمثل تصنيف المرجع مسؤولية إبلاغية شاقة تتطلب موارد كبيرة. وليس في مقدور الأمانة العامة مطلقا أن تعد مواد مستوفاة في الوقت المناسب. وبما أن المستفيدين الرئيسيين من هذه الوثيقة هم الباحثون والأكاديميون فقد ترغب إحدى المؤسسات الأكاديمية في النظر في تولي مسؤولية استمرار إصدار المرجع.

الإجراء ١٠ - سيجري تحسين المنشورات على النحو التالي:

(أ) ستتولى اللجان التنفيذية تخطيط وتنسيق جميع المنشورات كل في نطاق ميدانها المواضيعي بهدف خفض عدد المنشورات الكثيرة للمنظمة وتحسين اتساقها وتركيزها ومواعيدها. وستقوم إدارة شؤون الإعلام بنفس الأمر فيما يتعلق بالمنشورات التي تصدرها؛

(ب) سيعاد تشكيل مجلس المنشورات بوصفه هيئة لتحديد المعايير، وتكون عضويته واختصاصاته مناسبة للاضطلاع بتلك المهمة؛

(ج) سيجري استعراض جدوى وتكلفة المنشورات الصادرة في شبكة الإنترنت، وتكملتها بقدرة الطباعة عند الطلب؛

(د) ينبغي أن توقف الأمم المتحدة نهائيا إصدار مرجع ممارسات أجهزة الأمم المتحدة.

ثالثا - خدمة الدول الأعضاء بطريقة أفضل

٨٤ - لكي تعالج الأمم المتحدة أي مسألة من المسائل موضوعية، تعتمد الدول الأعضاء على هياكل أساسية للدعم والنشاط تكتسي أهمية حاسمة إلا أنها لا تحظى بالتقدير على نطاق واسع. فالدول الأعضاء تحتاج إلى المواد والوثائق الأساسية، ومرافق وخدمات الترجمة الضرورية لاجتماعاتها، وإلى التقارير والمحاضر اللازمة لمداولاتها وقراراتها. وتعد نوعية أداء الأمم المتحدة في هذا المضمار أساسية لفعالية المنظمة برمتها.

٨٥ - وفي هذا الفرع أناقش التدابير الرامية إلى تحسين تماسك تقارير الأمم المتحدة وأثرها وخفض عددها. كما أقترح تدابير تساعد على وضع نهج أكثر تكاملا في مجال التخطيط للاجتماعات وإدارتها.

ألف - تبسيط التقارير

٨٦ - يتوقف أثر عمل الأمم المتحدة وأهميته بدرجة حاسمة على جودة تقاريرها. فهي تتيح البيانات والتحليلات الضرورية التي تحتاجها الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة للقيام

بخيارات مستنيرة في المسائل الموضوعية للسياسة العامة وتخصيص الموارد على نطاق المنظمة بأسرها. كما تقدم تقارير الأمم المتحدة سجلا وثائقيا لمداولاتها وقراراتها بشأن مجموعة مذهلة من المسائل.

٨٧ - وتتوقف قيمة التقارير على مدى تعمق البحوث التي تقوم عليها، ومدى وضوح محتواها، وإصدارها وتوزيعها في الوقت المناسب. وفي الوقت الراهن، تتميز التقارير بعددها الهائل، وتنحو إلى التكرار ويكون أثرها مجزءا. فقد قدم أكثر من ٥٠٠ تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، بالإضافة إلى تقديم ١٠٠ تقرير آخر إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموازية. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تكرر طلبات التقارير من الأجهزة الرئيسية للمنظمة الطلبات الواردة من الأجهزة الفرعية واللجان الفنية.

٨٨ - وتواجه الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان الصغيرة، صعوبة في ملاحقة الركام الهائل من الأوراق التي تتطلب استيعابها واتخاذ إجراء بشأنها. والأمانة العامة ذاتها تصارع من أجل أن تواكب العدد المتزايد من التقارير التي تطلبها مختلف المنظمات الحكومية الدولية. إن الحجم المجرد للطلبات لينقص من قدرتها على تقديم تحليلات مركزة وذات قيمة مضافة.

٨٩ - ويؤثر محتوى التقارير وصدورها في الوقت المناسب في نوعية اتخاذ القرارات في المنظومة برمتها. ويعتبر وجود عدد قليل من التقارير ولكن مع زيادة صدورها في الوقت المناسب وذات جودة مرتفعة يعد أمرا حاسما في مهمة تنشيط الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن شأن تبسيط التقارير أن يساعد على تعزيز تماسك السياسات وكفالة المعالجة المتكاملة للمسائل المتعلقة بالسياسات ذات الصلة من جانب الهيئات الحكومية الدولية.

٩٠ - وقد اعترفت الدول الأعضاء بالحاجة إلى نهج جديد. فقد دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الأخيرة أعضاءه وهيئاته الفرعية والأمانة العامة إلى بذل جهود من أجل كفالة تحقق تماسك عام أكبر فيما بين التقارير المطلوبة وتلك التي تقدم إلى المجلس، وتبسيط وثائقه. كما دعا الأمانة العامة إلى تقديم تقارير موحدة فيما يتعلق بالولايات ذات الصلة.

٩١ - وترتكز المقترحات التالية على مبدأين أساسيين هما: المعالجة المتكاملة للمسائل المترابطة وخفض كمية التقارير وطولها وتواترها.

٩٢ - ولقد كشف استعراض أولي أن عددا كبيرا من التقارير يصدر بشأن مواضيع متماثلة. فعلى سبيل المثال، ثمة أزيد من ١٥ تقريرا يصدر سنويا عن علاقات الأمم المتحدة بالمنظمات الأخرى، وهناك عدد كبير آخر مماثل عن فرادى عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، ويرجع تاريخ بعضها إلى عدة سنوات خلت. وفي المستقبل، سنصدر تقريرا واحدا متكاملا لكل مسألة من تلك المسائل. وسأواصل أيضا تحديد فرص أخرى لتوحيد وإعادة تصنيف التقارير المتكررة إلى مجموعات.

٩٣ - والصورة معقدة على نحو خاص في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ذلك أنه يجري إعداد تقارير في عدد من الإدارات والمكاتب، بناء على طلبات متعددة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنتين الثانية والثالثة للجمعية العامة واللجان الفنية التابعة للمجلس.

٩٤ - ويمكن أن يشمل مخطط توحيد التقارير وترشيدها ما يلي:

(أ) سيقدم عرض عام لجميع المسائل التي تواجه الأمم المتحدة ضمن التقريرين السنويين الصادرين بتكليف - تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، وتقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. ففيما يورد

تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. ففيما يورد التقرير الأول سردا بأثر رجعي للأعمال التي اضطلعت بها المنظمة، يقوم الثاني برصد التقدم العالمي المحرز ويتسم بمزيد من التحليل والتطلع إلى المستقبل؛

(ب) يمكن أن يكون هناك علاوة على ذلك عدد قليل من التقارير الشاملة التي تتناول المواضيع العالمية الكبرى، مثل العولمة والفقر المتصلة بعمل اللجنتين الثانية والثالثة؛

(ج) يجري في ضوء هذه التقارير العامة، وضع عدد محدود من التقارير المواضيعية لكل من اللجنتين الثانية والثالثة، بحيث تغطي البنود المتكررة في جدولي أعمالهما، والطلبات المحددة المتعلقة بتقديم تقارير والتي تعالج بطريقة أفضل كجزء لا يتجزأ من تلك التقارير المواضيعية.

٩٥ - ويمكن استعمال هذه التقارير الرئيسية أيضا كوثائق أساسية في الهيئات الفرعية.

٩٦ - وسأسترشد لدى ممارسة السلطة التقديرية في الاستجابة مستقبلا لطلباتكم لتقديم تقارير بشاغلين هما: تعزيز اتساق التحليلات التي تقدمها الأمانة العامة إلى الجمعية العامة للنظر فيها؛ ومساعدة الجمعية العامة في معالجة المسائل ذات الصلة معالجة متكاملة، مما سيساعدها على زيادة ملاءمة سياساتها وأثر نتائج مداولاتها إلى أقصى حد.

٩٧ - وليست جميع التقارير متساوية من حيث قيمتها أو أهميتها ولا يعتبر إصدار وثيقة ما بالضرورة أنجع وسيلة من وسائل الاتصال في بعض المسائل. وأتوقع ما يلي:

(أ) في حالة الطلبات المتعلقة بتوضيح وقائع أو استيفاء دوري لنشاط من الأنشطة المتكررة، يمكن تقديم تقرير شفوي إلى اللجنة أو الهيئة المختصة. وسيتم إدراج هذا ضمن المحضر الموجز للاجتماع وإتاحته للتوزيع في اليوم التالي؛

(ب) سيستمر تقديم التقارير المتعلقة بمضمون السياسات بوصفها تقارير الأمين العام. أما التقارير التي تقدم معلومات قد تكون ذات صبغة روتينية، مثل المذكرات الإعلامية وورقات جداول الأعمال، فيمكن أن تقدم بوصفها تقارير الأمانة العامة.

٩٨ - ويمكن أيضا تحسين تقاريرنا عن طريق ما يلي:

(أ) التقيد الصارم بالحد الأقصى لعدد الصفحات. وقد قمنا بالفعل بتحسين الالتزام بالقواعد؛

(ب) استعمال لغة بسيطة وواضحة؛

(ج) التركيز الأكبر على الأعمال المطلوبة والموصى بها.

(د) تضمين جوهر التقرير في موجز تنفيذي مختصر.

٩٩ - وختاما هناك مسائل يتعين معالجتها وتتعلق بتواتر التقارير، وهي أن طلبات التقارير المطلوب إعدادها دوريا تظل في السجلات بعد تقادمها بمدة طويلة. وأحث الدول الأعضاء على النظر في تواتر مختلف متطلبات تقديم التقارير وإمكانية إنشاء آلية للاستعراض المنهجي لتحديد ما إذا لم تزل هناك حاجة بالفعل للتقارير المتكررة.

الإجراء ١١ - سيجري تحسين الإبلاغ عن طريق ما يلي:

(أ) توحيد التقارير المتعلقة بمسائل ذات صلة؛

(ب) كتابة تقارير أوضح تتضمن إجراءات محددة بوضوح؛

(ج) التقيد بالحد الأقصى لعدد الصفحات المطلوبة.

الإجراء ١٢ – أشجع الجمعية العامة على إنشاء آلية لاستعراض استمرار الحاجة لمتطلبات تقديم التقارير المتكررة وتواترها.

باء – إدارة المؤتمرات والاجتماعات

١٠٠ – تعقد الأمم المتحدة مؤتمرات واجتماعات، وتصدر مجموعة كبيرة متنوعة من التقارير والوثائق يوميا. وليست هذه أنشطة هامشية للمنظمة، ولكنها تدل على الجانب الرئيسي والجوهري من الطريقة التي تتبعها أكبر مؤسسة متعددة الأطراف وشاملة في العالم لتسيير أعمالها.

١٠١ – ولقد طلبت الجمعية العامة إجراء استعراض شامل عن أساليب العمل والمهام ومعايير الإنتاجية في إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، وترد تفاصيل هذا الاستعراض في تقرير مستقل للجمعية العامة (A/57/289). واستنادا إلى ذلك الاستعراض الشامل، أعتزم المضي قدما في إدخال عدد من التحسينات الجوهرية على الطريقة التي تتبعها الإدارة لتقديم الخدمات إلى الدول الأعضاء.

نهج متكامل لتخطيط وإدارة الاجتماعات والوثائق

١٠٢ – ينبغي أن تقوم الإدارة بدور نشط بقدر أكبر في تعزيز فعالية عملية النشاط الحكومي الدولي بأكملها. الأمر الذي يقتضي تعديل أساليب عملها للتأكيد على التخطيط مسبقا، واتباع نهج متكامل في إدارة الاجتماعات والوثائق؛ ووضع هيكل تنظيمي جديد لزيادة الفعالية وتحقيق تناسب الفعالية مع التكلفة؛ والاستخدام الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات في إنتاج وترجمة وتوزيع الوثائق، فضلا عن تخطيط وإدارة الاجتماعات. وبغية إيضاح هذه التغييرات إضافة إلى تغييرات أخرى، ستعرف الإدارة من الآن فصاعدا باسم إدارة شؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات. ويرد فيما يلي بعض التغييرات التي ستنفذ.

١٠٣ – **التخطيط المسبق** – ستحسن الإدارة عملياتها المنفصلة بتخطيط الاجتماعات والوثائق، وذلك بالتشاور مع الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة وإدارات أخرى في الأمانة العامة. وستضع الإدارة ترتيبات تخطيطية مفصلة للاجتماعات والوثائق، على حد سواء، قبل افتتاح دورة الجمعية العامة بوقت كاف، وبالتشاور مع رئيس الجمعية العامة وأعضاء مكاتب شتى اللجان والمؤتمرات.

١٠٤ – **التنسيق** – ستجتمع أمانات اللجان الست الرئيسية التابعة للجمعية العامة على أساس منتظم في أثناء السنة للعمل كآلية تنسيق لتخطيط الاجتماعات ووضع جدول زمني لها. وستعمل هذه الأمانات عن كثب مع الإدارة لضمان إعداد جميع الوثائق الضرورية في حينها.

١٠٥ – **الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الوجود على الصعيد العالمي** – ستُوجه الإدارة إلى استخدام مجموعة موظفيها ومواردها الموجودة في أرجاء العالم لكي تلبي على أفضل وجه احتياجات ومتطلبات المنظمة على أساس تقديمها في الموعد الحقيقي، ومن ثم تُخفّض التكاليف. وستتحمل أيضا مسؤولية تنفيذ ترتيبات تقاسم عبء العمل واتساق جميع سياساتها وعملياتها وقواعد بياناتها ذات الصلة.

١٠٦ – **إدارة الاجتماعات** – ستعمل الإدارة مع اللجان التابعة للجمعية العامة لضمان إمكانية إدارة جداول أعمالها، وضمان أن تبدأ المناقشات الرسمية وتنتهي في مواعيدها.

١٠٧ – **تجهيز الوثائق إلكترونيا** – بغية إدارة تدفق الوثائق على نحو يتسم بقدر أكبر من الفعالية وبغية توفيرها على أوسع نطاق ممكن، ستسعى الإدارة إلى تنفيذ نظام شامل لتجهيز الوثائق رقميا. وستستهل عملية متواصلة لتحديث اليومية على الشبكة العالمية، وستتوافر في اليومية الجديدة إمكانيات فعالة تتيح الحصول على نسخ إلكترونية من جميع

الوثائق الواردة فيها. وستشمل قاعدة بيانات لجميع أنشطة الاجتماعات.

١٠٨ - **إدارة الوثائق** – من شأن النظام الجديد لتحديد الفترات الزمنية أن يضمن توفر التقارير بجميع اللغات المطلوبة بوقت كاف قبل الموعد المحدد لها لكي تنظر فيها الهيئة التي أُعدت التقارير لها. وفي نهاية المطاف سيؤدي العمل بتكنولوجيا الطبع لدى الطلب إلى توزيع الوثائق في الشكل الذي تطلبه الدول الأعضاء والحد من تكاليف تشغيل المطابع، والشحن واستهلاك الورق.

الإجراء ١٣ – ستنفذ إدارة شؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات تغييرات للسماح باتباع نهج يتسم بقدر أكبر من التكامل في تخطيط وإدارة الاجتماعات والوثائق.

رابعا – العمل معا بطريقة أفضل

١٠٩ - تتجاوز تحديات السياسة العامة المشتركة التي يفرضها العهد العالمي في الوقت الحاضر التخوم الوطنية والحدود المؤسسية، على حد سواء. وسواء كان هدفنا يرمي إلى تخفيض حدة الفقر المدقع أو مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، أو ضمان تحقيق التنمية المستدامة أو منع الصراعات المسلحة، يتعين أن تستند الاستراتيجيات التي نتبعها إلى اتخاذ إجراءات متسقة داخل المنظمة وإلى تعزيز التعاون مع الشركاء الخارجيين.

١١٠ - وفي هذا الجزء، سأقدم موجزا لخطوات تؤدي إلى تحسين التنسيق في المنظمة وزيادة إيضاح الأدوار والمسؤوليات المؤسسية. وسأحدد أيضا التحسينات الهيكلية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وفيما يتعلق بأفريقيا. وسيختتم هذا الجزء بمناقشة عن الطريقة التي ستُشرك فيها الأمم المتحدة على نحو أكثر فعالية أطرافا فاعلة من المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ألف – التنسيق من أجل تحقيق نتائج أفضل

١١١ - الأمم المتحدة مؤسسة معقّدة ذات ولاية عالمية، وجدول أعمال طموح وآلية معقّدة من أجل معالجة مجموعة كبيرة من القضايا المترابطة في أغلب الأحيان. ولقد انصب التركيز الرئيسي للإصلاحات التي قدمتها في سنة ١٩٩٧ على تحسين التنسيق داخل المنظمة. ومنذ ذلك الحين، أحرزنا تقدما كبيرا، وتعمل الأمم المتحدة في الوقت الحاضر بطريقة أكثر تماسكا وترابطا.

١١٢ - غير أنه ما زال يتعين علينا أن نحقق ما هو أفضل، إذا ما أريد للأمم المتحدة أن تُنجز التنسيق على نطاق المنظومة بأسرها حسبما تقتضي التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الهائلة التي تواجه المنظمة في كل يوم. وتعتمد حياة ورفاه عدد كبير من الناس على قدرتنا على العمل معا على نحو أكثر فعالية.

التنسيق في المقر وعلى الصعيد الإقليمي

١١٣ - كجزء من جهد الإصلاح في عام ١٩٩٧، أنشأت فريق الإدارة العليا، الذي يتألف من رؤساء جميع الإدارات والصناديق والبرامج. وإضافة إلى ذلك، أُنشئت لجان تنفيذية معنية بشؤون السلام والأمن، وبالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبالشؤون الإنسانية، وبالتنمية. وأدى إنشاء هذه الهيئات التنسيقية إلى تحسين تبادل المعلومات والتشجيع على إقامة تعاون أوثق.

١١٤ - وأعتزم زيادة استخدام اللجان التنفيذية لتحسين التخطيط الاستراتيجي، وتعزيز تطوير السياسة على نحو متماسك، وتشجيع تحليل الروابط فيما بين القضايا السياسية والاقتصادية والإنمائية والإنسانية والقضايا المتعلقة بالأمن التي تواجه المنظمة. وأتوقع، بصفة خاصة، أن تقدم اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية توجيها استراتيجيا وتضمن تكامل أعمال شتى الكيانات المشتركة في المجالين

الاقتصادي والاجتماعي. وتحقيقا لهذه الغاية، ستشرف اللجنة على صياغة الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

١١٥ - وتضطلع اللجان الإقليمية بدور خاص في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وتؤدي، بصفتها مواقع خارجية للأمم المتحدة في مختلف مناطق العالم، مهامها التي تسهم في برنامج العمل العالمي للمنظمة. وتحدد أيضا أولويات المنظمة في مناطق كل منها، وتقدم منظورا إقليميا للقضايا العالمية. وأعدت كل لجنة من اللجان الإقليمية مؤخرا استعراضا موضوعيا لبرنامج عملها. ونتيجة لذلك، وضعت اللجان جداول أعمال تُبين على نحو أفضل أولويات شتى المناطق. واستجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٨/٤٦، المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، ستعمل اللجان الإقليمية مع الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج لتعزيز اتساق إجراءات الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي. وستسعى أيضا نحو إقامة المزيد من التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية خارج منظومة الأمم المتحدة.

التنسيق الميداني

١١٦ - ينظر معظم المواطنين في العالم، إلى ملاءمة الأمم المتحدة وقدرتها وفعاليتها من خلال خبراتهم المكتسبة في سياق تعاملهم مع موظفي وأنشطة الأمم المتحدة في بلدانهم. وفي كل بلد تعمل فيها الأمم المتحدة، يتمثل هدفها الأسمى في خدمة شعبها. ونستطيع أن نؤدي هذه المهمة بفعالية فقط بالعمل معا.

١١٧ - ولقد ساعدت آليات التنسيق من قبيل المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في تعزيز الأثر الجماعي للكيانات التنفيذية المنفصلة، بما في ذلك الوكالات المتخصصة. ولقد بدأت الوكالات والصناديق والبرامج في تبسيط ومواءمة إجراءاتها. وساعدت صكوك التخطيط الجديدة من قبيل التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في تشكيل تحليل الاحتياجات والأولويات الوطنية وترجمة الأهداف العريضة إلى مهام موجهة للبعثات. وطُبقت تلك الأدوات في معظم البلدان النامية بالتعاون مع الحكومات المضيفة. وثمة أداة أخرى للتخطيط، وهي عملية النداء الموحّد، التي تشمل الآن خطة عمل إنسانية مشتركة للاستجابة بصورة جماعية لاحتياجات البلدان التي تشهد أزمات. ولقد تم توجيه اختيار وتدريب الموظفين نحو ضمان أن تتوفر لديهم المهارات والقدرات القيادية الضرورية لإدارة العمليات بفعالية في الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وفي سيراليون وأفغانستان، يتحمل نائب الممثل الخاص للأمين العام في هذين البلدين مسؤوليات التنسيق، بغية الاستجابة على نحو أكثر فعالية للاحتياجات السياسية والأمنية والإنسانية واحتياجات التنمية للبلدان التي هي في مرحلة ما بعد الصراعات.

الخطوات التالية

١١٨ - نظام المنسق المقيم هو محور التنسيق على الصعيد الميداني وسوف يتم تعزيزه لتقديم دعم أفضل لبرامج التنمية والبرامج الإنسانية. وسيتم تطوير تدابير عملية، تتراوح ما بين برامج مشتركة لحشد الموارد على نحو متكامل لزيادة تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة وضمان استخدام مواردها المجمعة استخداما أفضل.

١١٩ - وعلى سبيل المثال، وبفضل وضع برامج مشتركة، يصبح بمستطاع منظمتين أو أكثر دعم الشريك الوطني ذاته، إما بموارد مجمّعة في مشروع منفرد أو عن طريق وكالات مختلفة تنفِّذ عناصر منفصلة من المشروع نفسه. وثمة تدبير آخر وهو تجميع الموارد، ومن ثم تعمل وكالة الأمم المتحدة المعينة بصفتها الأمين لتلقي وحيازة الأموال بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة لبرنامج أو مشروع متفق عليه.

وتستطيع فرادى وكالات الأمم المتحدة أن تحصل على تلك الأموال المجمّعة لتنفيذ برامجها أو مسؤولياتها تجاه المشروع. ويقتضي هذا إجراء بعض التسويات على القواعد التنظيمية المالية وإدخال تحسينات فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات ووضع نظام واضح للمساءلة تجاه المانحين، بما في ذلك التقارير والتقييمات المشتركة. وثمة مجال آخر لإدخال تحسينات وهو تطوير قواعد بيانات مشتركة وإنشاء شبكات معرفة مشتركة يكون من شأنها أن تكفل إمكانية حصول الأفرقة القطرية على المعرفة والخبرات المتوفرة لدى منظومة الأمم المتحدة في أرجاء العالم. وفي البلدان المتوسطة الحجم والبلدان الأكبر، تقتضي الحاجة تقديم موارد موظفين تكرس للمنسق المقيم. وأخيرا، في البلدان الخارجة من الصراعات، سيتم تكييف أدوات التخطيط والميزنة وحشد الموارد لضمان تحقيق المزيد من الاتساق والتنسيق فيما بين الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

الإجراء ١٤ - ستطور المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٣، خطة تنفيذية لتعزيز فعالية تواجد المنظمة في البلدان النامية. وستشمل هذه الخطة سمات من قبيل البرمجة المشتركة، وتجميع الموارد، وقواعد بيانات مشتركة، وشبكات معرفة، والدعم المكرس للمنسق المقيم والتخطيط المتكامل، والميزنة، وأدوات حشد الموارد للبلدان الخارجة من الصراعات.

١٢٠ - وفي الأجل الأطول، أعتقد أنه ينبغي أن تنظر الأمم المتحدة في مسألة اتباع نماذج بديلة لأنشطتها على الصعيد القطري. وفي حين يتعين علينا أن نحافظ على المساهمة المتميزة التي تقدمها كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة، ينبغي لنا، بالرغم من ذلك، أن نستكشف أشكالا مختلفة لوجود الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وعلى سبيل المثال، وفي البلدان التي توجد فيها موارد مالية وبشرية ضئيلة للأمم المتحدة، تستطيع الوكالات والصناديق والبرامج أن تنشئ مكتبا مشتركا. وبالمستطاع، بالاتفاق مع الحكومة المضيفة، وإنشاء برنامج مشترك، تجمِّع فيه الأمم المتحدة الموظفين في مكتب واحد. وفي البلدان المتوسطة الحجم والأكبر حجما، يمكن أن تتجمِّع الوكالات والصناديق والبرامج عنقوديا حول قضايا موضوعية، مع ''وكالات مضيفة'' مختلفة توفر القيادة على أسس قطاعية. وستقوم الوكالة المضيفة بتمثيل الكيانات الأخرى التابعة للمنظومة، التي ليس لها وجود في ذلك البلد. ويمكن أن تقدم الوكالة المضيفة خدمات مالية وإدارية وبرنامجية على أساس استرداد التكلفة.

١٢١ - ويمثل إحكام التنسيق بقدر أكبر فيما بين كيانات الأمم المتحدة شاغلا ليس فحسب للصناديق والبرامج التي تشكِّل جزءا من مهام فريق الإدارة العليا، بل أيضا للقيادة في منظومة الأمم المتحدة كلها. ويلتزم الرؤساء التنفيذيون في جميع الوكالات والصناديق والبرامج بقوة بالتعاون في الميدان كوسيلة للاستجابة على نحو أكثر فعالية لاحتياجات الدول الأعضاء وشعوبها.

باء - توضيح الأدوار والمسؤوليات

١٢٢ - وتضم الأمم المتحدة طائفة واسعة من القضايا وتعمل في مناطق مختلفة عديدة. ويضم كل مجال من الأنشطة عددا من الجهات، وتقسيم العمل بينها ليس بالدرجة المطلوبة من الوضوح. بل وتقتضي أهداف الإعلان بشأن الألفية الطموحة والمتداخلة أن تنفذ المنظمة برنامج عملها بطريقة أكثر تكاملا. ولا بد أن تتفهم الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة بوضوح مسألة توزيع الأدوار.

التعاون التقني

١٢٣- يتمثل المجال الذي يتطلب توضيحا على نحو خاص في تقديم التعاون التقني إلى البلدان النامية. وتوفر جميع كيانات الأمم المتحدة تقريبا تعاونا تقنيا بشكل أو بآخر. ويعد توضيح توزيع الأدوار في هذا المجال أمرا في غاية الأهمية، مع تزايد موارد وقدرات وبرامج المؤسسات المالية الدولية.

١٢٤- وفي السعي لتوضيح الأدوار والمسؤوليات بين مختلف كيانات الأمم المتحدة، فإني أرى ضرورة تطبيق المبادئ التالية:

(أ) ينبغي أن تقع المسؤولية الأساسية عن أي مسألة أو نشاط على عاتق الكيان المجهز فنيا على أفضل وجه للاضطلاع بها؛

(ب) ينبغي للكيانات الرائدة في أي موضوع أو نشاط أن تعمل بالتعاون الوثيق مع باقي كيانات الأمم المتحدة بدلا من الازدواجية في الخبرات المتاحة في مواقع أخرى من المنظمة؛

(ج) ينبغي بذل جهود منتظمة أكثر للاستفادة من المستودع الهائل للمعارف والخبرات القائمة خارج منظومة الأمم المتحدة؛

(د) ينبغي للكيانات ذات التواجد الميداني والخبرات الميدانية الراسخة تقديم التعاون التقني إلى أقصى حد ممكن. وينبغي لكيانات الأمانة العامة أن توجه السياسات والخبرات على النحو المناسب.

١٢٥ -وأنوي إصدار وثيقة خلال الـ ١٢ شهرا القادمة أحدد فيها الأدوار والمسؤوليات للتعاون التقني في مجالات رئيسية. وأحث الجهات المانحة بعدئذ على أن تكيف قراراتها المتعلقة بالتمويل وفقا لذلك.

الإجراء ١٥- سيتم إعداد وثيقة توضح الأدوار والمسؤوليات في مجال التعاون التقني بحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

عمليات السلام

١٢٦ -بغية تعزيز أعمال الأمانة العامة في مجال الأمن والسلم الدوليين، ثمة حاجة إلى وضع تعريف أوضح عن سياسة الإدارة الرائدة الحالية، والتي تحدد العلاقات بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام. وستركز إدارة الشؤون السياسية على نحو أكبر على مجالات الدبلوماسية الوقائية، ومنع نشوب النزاعات ونشر السلام. وستعمل الإدارة أيضا على تكثيف مشاركتها في صياغة السياسات عبر الطائفة الكاملة من مهام الأمانة العامة في مجال السلم والأمن الدوليين. وستبقى الإدارة الرائدة بالنسبة للمكاتب السياسية وبناء السلام في الميدان. وستكون إدارة عمليات حفظ السلام الإدارة الرائدة في تخطيط جميع عمليات السلام والأمن في الميدان وإدارتها، بما في ذلك الإدارات التي يكون أغلبية موظفيها من المدنيين.

١٢٧ - ولن يخل هذا الترتيب بالصيغة الحالية لتمويل هذه العمليات. وسيطبق في سياق التدابير المتزامنة لتعزيز وضع السياسات الشاملة والدور التنسيقي للجنة التنفيذية للسلم والأمن.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١٢٨ -أدى توحيد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام ١٩٩٧ إلى جمع المهام الرئيسية التي كانت مبعثرة في السابق في أرجاء الأمانة العامة، مثل إصدار البيانات الديمغرافية والإحصائية وتحليلها، وتحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون التقني. وتمثل هدف عملية التوحيد هذه في الحصول على استجابة أكثر تماسكا وموضوعية لحاجات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي

والاجتماعي. وفي حين تم إنجاز ذلك بشكل عام – ولا سيما فيما يتعلق بالمؤتمرات العالمية في السنوات القليلة الماضية – فإن مجرد عدد الاجتماعات التي تقوم الإدارة بخدمتها والتقارير التي تعدها أدى إلى توسيع قدرتها على الاستجابة بكفاءة وفعالية للدول الأعضاء، وإلى تنسيق أنشطتها على نحو فعال بدرجة أكبر مع أجزاء أخرى من الأمم المتحدة التي تعمل في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

١٢٩ –وبالإضافة إلى ذلك، فإن نتائج المؤتمرات العالمية والإعلان بشأن الألفية يتطلب نهجا متكاملا عبر مختلف القطاعات لتخطيط السياسات وتقديم المشورة. وثمة حاجة مماثلة أيضا للوصول إلى باقي منظومة الأمم المتحدة والعمل مع عدد كبير من الشركاء الآخرين في المنظمات الدولية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وطلبت الدول الأعضاء على نحو خاص إيلاء اهتمام لمتابعة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

١٣٠ –ونظرا للتعقيد الكبير الذي تنطوي عليه أعمال الإدارة في تحليل السياسات والتعاون التقني، فإن الطلب المتزايد عليها لتقديم الخدمات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجان الفنية والأنشطة المتعلقة بمتابعة المؤتمرات العالمية، والعديد من المسائل الناشئة التي تقع في نطاق مسؤوليات الإدارة التي يتعين على الأمانة العامة أن تعمق من معارفها وأن تحدد بؤرة تركيزها بوضوح أكبر، هناك حاجة ماسة إلى تعزيز قدرة الإدارة على إدارة هذا الكم الضخم من مجالات المواضيع والمسؤوليات، فإني أنوي بصفة خاصة تعزيز قدرة التخطيط الاستراتيجي للإدارة، بإنشاء، في إطار مواردها القائمة، وحدة تخطيط صغيرة للسياسات. وأعتقد كذلك أننا بحاجة إلى تعزيز قدرة التوجيه التنفيذي في هذه الإدارة. وفي حين يرتبط حاليا أحد مناصب الأمين العام المساعد القائمة في الإدارة – المستشار الخاص للقضايا الجنسانية – من الناحية الإدارية بالإدارة، فإنه تناط به مهام محددة على نطاق المنظومة تركز على النهوض بالمرأة في المنظمة بكاملها. لذلك فإني أقترح إضافة منصب أمين عام مساعد للمساعدة في إدارة أعمال الإدارة بكاملها ودعم وضع سياسات متماسكة في الإدارة. ولتكميل هذه الإجراءات، فإنه تتخذ تدابير لتعزيز التعاون بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والإدارة.

الإجراء ١٦ – سأقترح في الميزانية القادمة لفترة السنتين إنشاء منصب أمين عام مساعد آخر لدعم تناسق السياسات والإدارة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

الإجراء ١٧ – سيتم إنشاء وحدة لتخطيط السياسات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

أفريقيا

١٣١ –أقرت مؤتمرات الأمم المتحدة بشأن إعلان الألفية حاجات أفريقيا الخاصة. وما تزال أفريقيا تحظى بالأولوية الشاملة، وستواصل الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية التطرق إلى التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة. ومن الأهمية بمكان تعزيز ورصد الدعم الدولي والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لكفالة إيلاء الاهتمام الملائم لأفريقيا. وسيكمّل الاهتمام على الصعيد العالمي الدعم على الصعيدين الوطني والإقليمي، حيث يتم التعاون الدولي والعمل التحليلي الذي تضطلع به الأمم المتحدة. وقد أوصى فريق الشخصيات البارزة الذي أجرى التحليل المستقل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات بتقديم تقرير شامل واحد عن أفريقيا إلى الجمعية العامة، يربط أبعاد السلم والأمن بالتنمية. وعند إعداد هذا التقرير وتقارير أخرى عن أفريقيا للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزتهما الفرعية، ينبغي العمل على توحيد المساهمات

الواردة من مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة ومن خارجها وتقديمها على نحو متماسك.

١٣٢ -وأوصى التقييم المستقل للبرنامج الجديد بتنفيذ تدابير التنسيق الملائمة في مقر الأمم المتحدة لدعم الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مداولاتهما عن أفريقيا. وعملا بهذه التوصية، قررت أن أنيط بمستشار المهمات الخاصة في أفريقيا مسؤولية تنسيق وتوجيه إعداد التقارير المتعلقة بأفريقيا في الأمانة العامة والقيام، في إطار مسؤوليته، بتحويل الموارد المخصصة حاليا لمكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا، الكائن حاليا في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

الإجراء ١٨ - سيقوم مستشار للمهمات الخاصة في أفريقيا بتنسيق وتوجيه إعداد التقارير والمدخلات من أجل المناقشات المتعلقة بأفريقيا في الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية. ولهذا الغرض سيتم تحويل الموارد المخصصة لمكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا إلى مكتبه.

جيم - تعزيز الشراكات

١٣٣ -لقد غدا المجتمع الدولي أكثر تعددا وتنوعا. وأصبح الفاعلون من المجتمع المدني والقطاع الخاص يشاركون أكثر فأكثر في أنشطة التعاون الدولي على كل المستويات، من المحلي إلى العالمي. وتتراوح مشاركتهم بين تقديم أفكار ومقترحات وبين الأنشطة الملموسة، كتوفير الخدمات الصحية العامة أو المعونة الغذائية. وتحظى مساهمتهم التي لا غنى عنها بالاعتراف بها على نطاق واسع. ولهذا السبب قررت الدول الأعضاء، في الإعلان بشأن الألفية، إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بصفة عامة للإسهام في تحقيق أهداف المنظمة وبرامجها. وسأتناول في هذا الجزء التفاعل بين المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة، والحالة الخاصة للعلاقة القائمة بين القطاع الخاص والمؤسسات والأمم المتحدة.

إشراك المجتمع المدني

١٣٤ -حدثت زيادة متسارعة في عدد العناصر الفاعلة من المجتمع المدني، وفي حجم الشبكات عبر الوطنية التي تضمهم. وتضاعف عدد المنظمات غير الحكومية أربعين مرة خلال القرن العشرين إلى أكثر من ٣٧ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٠. وتضم الشبكات العالمية الآخذة في الاتساع لهذه المنظمات في الواقع كل أنماط المنظمات، ابتداء من المجتمعات القروية وحتى مؤتمرات القمة العالمية، وكل قطاع من قطاعات الحياة العامة تقريبا، من توفير القروض المتناهية الصغر وتقديم لوازم الإغاثة الطارئة إلى ممارسة النشاط الفعال في مجال البيئة وحقوق الإنسان.

١٣٥ -وتعتبر العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني قديمة قِدم الميثاق ذاته. فالعلاقة بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في مجالي الإغاثة الإنسانية والتنمية كانت هي القاعدة لعقود عديدة. وفي الواقع فإن هذه العلاقة علاقة وثيقة بحيث أن هذه المنظمات تشارك في أحيان عديدة في عمليات وضع الخطط التي تقوم بها الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

١٣٦ -أما التفاعل على نطاق واسع بين العناصر الفاعلة من المجتمع المدني والعمليات الحكومية الدولية فهو أمر حديث العهد. فقد ازدهر فعلا مع المؤتمرات العالمية التي عقدت خلال العقد الماضي. وكثيرا ما تُثري المناقشات التي تجرى في منتديات ومناسبات الأوساط غير الحكومية والتي تُنظم بموازاة المؤتمرات الرسمية المداولات والقرارات الرسمية الصادرة عن الكثير من هذه الاجتماعات. وتقوم هيئات عديدة للأمم المتحدة منشأة بموجب معاهدات الآن بصفة روتينية بالنظر في تقارير بديلة صادرة عن هذه المنظمات إلى جانب التقارير

الرسمية التي تقدمها الحكومات. وفي بعض الحالات، خاطبت المنظمات غير الحكومية الجلسات العامة للمؤتمرات وشاركت في مناقشات الموائد المستديرة مع مندوبي الحكومات. وتضم حاليا حكومات عديدة ممثلين عن المجتمع المدني إلى وفودها إلى المؤتمرات الدولية والدورات الاستثنائية، وأحيانا كذلك إلى الجمعية العامة.

١٣٧ - وما فتئ مجلس الأمن يتخذ أيضا بعض التدابير المبتكرة والإبداعية لتمكين أعضائه من سماع أصوات المنظمات غير الحكومية. فصيغة آريا على سبيل المثال تمكن هذه المنظمات من الإدلاء بشهادتها أمام أعضاء مجلس الأمن بشأن أزمات خاصة، بالإضافة إلى مواضيع من بينها الأطفال في النزاعات المسلحة، خارج الاجتماعات الرسمية.

١٣٨ - وتحظى الآن أكثر من ٢ ٠٠٠ منظمة غير حكومية بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وحوالي ١ ٤٠٠ لدى إدارة شؤون الإعلام. ومُنح أكثر من ٣ ٥٠٠ منظمة غير حكومية وثائق اعتماد رسمية لحضور آخر مؤتمر عالمي، وهو مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

١٣٩ - وكنتيجة لهذا النمو المذهل في المشاركة، أصبح النظام الذي واصل تطوره لسنوات عديدة لتيسير التفاعل بين الأمم المتحدة والعناصر الفاعلة بالمجتمع المدني يُظهِر بعض علامات الإجهاد:

(أ) أدت الزيادة السريعة في عدد المنظمات غير الحكومية إلى وقوع مرافقنا ومواردنا تحت ضغط هائل. ومن المستحيل الآن ماديا على المنظمة استيعاب جميع المنظمات غير الحكومية التي تطلب المشاركة في مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها؛

(ب) توجد طائفة واسعة من عمليات منح وثائق الاعتماد، فبالرغم من وجود كم هام من الممارسات، كثيرا ما تجد المنظمات غير الحكومية التي تود الحضور والمشاركة في مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها معايير غير منسجمة وإجراءات مُربكة؛

(ج) تشعر دول أعضاء عديدة بالقلق لهذا الضغط الدائم لإتاحة مجال أكبر أمام المنظمات غير الحكومية في مداولاتها، بينما تعتبر المنظمات أنه لا يُسمح لها بالمشاركة مشاركة ذات مغزى؛

(د) ثمة عدم توازن كبير في أعداد المنظمات غير الحكومية الآتية من البلدان الصناعية وتلك الآتية من البلدان النامية، التي يشارك منها عدد قليل جدا في أنشطة الأمم المتحدة؛

(هـ) لا يعتبر عدد من العناصر الفاعلة بالمجتمع المدني - البرلمانيون ومجموعات القطاع الخاص على سبيل المثال لا الحصر - أنفسهم منظمات غير حكومية، وليست طرائق مشاركتهم واضحة للغاية؛

(و) تمتد المسؤولية عن التعامل مع المنظمات غير الحكومية عبر وحدات عديدة في الأمانة العامة.

١٤٠ - وحاولت بعض المنظمات غير الحكومية معالجة الشواغل المذكورة أعلاه. وفي حالات عديدة، ضمت صفوفها للإدلاء بآراء جماعية بشأن المسائل الجوهرية للسياسة العامة. وحاول البعض منها الإجابة على الأسئلة المثارة بخصوص اتساع نطاق مشاركتها ومساءلتها، عن طريق استكشاف نظام يشمل وضع لائحة ذاتية وقواعد سلوك متفق عليها. وبذلت منظمات غير حكومية عديدة جهودا لتوسع نطاق عضويتها لكي تضم أفرادا وجماعات من البلدان النامية.

١٤١ - ومن صلاحيات الدول الأعضاء بطبيعة الحال تحديد البنود والشروط التي تحكم اعتماد المنظمات غير الحكومية ومشاركتها في مؤتمرات الأمم المتحدة ومداولاتها الأخرى. غير أن جميع الأطراف المعنية ستستفيد من التعامل مع

العناصر الفاعلة بالمجتمع المدني استنادا إلى إجراءات وسياسات تعكس تماسكا واتساقا أكبر وإمكانيات أكثر للتوقع. وأعتقد أنه سيكون من المجدي الإفادة مما اكتسبته المنظمة حتى الآن من خبرة في التفاعل مع المجتمع المدني. وكخطوة أولى، سألتقي بمجموعة من الشخصيات البارزة التي تمثل مجموعة متنوعة من وجهات النظر والخبرات لاستعراض الممارسات الماضية والحالية والتوصية بإدخال تحسينات في المستقبل من أجل جعل التفاعل بين المجتمع المدني والأمم المتحدة ذا مغزى أكبر.

الإجراء ١٩. سأنشئ فريقا من الشخصيات البارزة لاستعراض العلاقة القائمة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، وتقديم توصيات عملية لتحسين أساليب هذا التفاعل.

إشراك القطاع الخاص

١٤٢ -لقد تزايدت أيضا إلى حد بعيد العلاقات القائمة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص طوال السنوات الخمس الماضية. ويعكس هذا الأمر الإقرار المتزايد بقوة القطاع الخاص على إيجاد فرص العمل والاستثمار والنمو الاقتصادي في عالم معولم، وما يقابل ذلك من ضرورة أن تشرك الأمم المتحدة القطاع الخاص في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة. كما يعكس الاعتراف المتزايد في القطاع الخاص بأهمية وضع قواعد ومعايير دولية لتسيير الأعمال التجارية.

١٤٣ -وما زال ارتباط الأمم المتحدة بالقطاع الخاص مفيدا للمنظمة وللقضايا التي تحظى بدعم سخي. غير أن هذه الشراكات لن تحل محل ما يتعين على الحكومات نفسها عمله.

١٤٤ -ففي عام ١٩٩٩، حثثت قادة المؤسسات التجارية الدولية على العمل سويا مع فئات العمال والمجتمع المدني لجعل العولمة أكثر إنصافا واستدامة. وتسعى مبادرة الاتفاق العالمي، التي أُطلقت في تموز/يوليه ٢٠٠٠، إلى المضي قدما بتسعة مبادئ جوهرية تتعلق بحقوق الإنسان وحقوق العمال وحماية البيئة. وهي بمثابة إطار واسع لإشراك القطاع الخاص وتضم اليوم مئات الشركات، فضلا عن الفئات العمالية الدولية والمنظمات غير الحكومية من جميع أنحاء العالم. وآمل في أن يُثبت في الوقت المناسب أن مبادرة الاتفاق العالمي تشكل وسيلة هامة لبث الفضيلة المدنية في السوق العالمية.

١٤٥ -ولا يعتبر تعاون الأمم المتحدة مع القطاع الخاص بالشيء الجديد تماما. فقد أقامت صناديق الأمم المتحدة وبرامجها هذه العلاقات منذ وقت طويل للغاية، مع شركات القطاع الخاص ومؤسساته التي تدعم المنظمة بالموارد والمعارف وأشكال أخرى من المساعدة. وسواء كان عدد كبير من زعماء المنظمات الخيرية والمشاريع التجارية يتصرفون فرادى أو بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، فهم يشاركون في برامج على الصعيد القطري لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوفير رعاية صحية أفضل للمجتمعات الريفية، وحماية البيئات الهشة، وزيادة نسبة الملمِّين بالقراءة والكتابة في صفوف الكبار، وفي مبادرات أخرى.

١٤٦ -وحدثت مؤخرا زيادة كبيرة في اهتمام شركات القطاع الخاص ومؤسساته بالتعاون مع الأمم المتحدة على نطاق عالمي أوسع. ومما يجدر ذكره مساهمة تيد تيرنر التي لم يسبق لها مثيل في مؤسسة الأمم المتحدة، والدعم الذي قدمته مؤسسة بيل وميليندا غيتس في إطار مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومساهمات العديد من المؤسسات الأخرى وشركات القطاع الخاص في دعم القضايا العالمية التي تؤيدها الأمم المتحدة في المجال الاجتماعي ومجال الإغاثة الإنسانية. وكان لزاما على صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، الذي أُنشئ في الأصل للتعاون مع مؤسسة الأمم المتحدة، أن يقدم خدماته لتلبية الطلبات

والحاجة إلى المعلومات من قبل عدد متزايد من كيانات القطاع الخاص التي تتوق للعمل مع الأمم المتحدة.

١٤٧ - وأعتقد أن الأمر يستحق أن ينضوي تحت مظلة واحدة مشتركة لمكتب الاتفاق العالمي وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية. فللوحدتين أدوار مختلفة للغاية، وستواصلان ذلك، حيث يعمل المكتب بمثابة آلية التزام لترويج المبادئ التسعة، بينما يقوم الصندوق بتيسير وحشد الموارد من أجل الشراكات. غير أنه من المهم أن تكون هناك جهة تنسيق واحدة لارتباط المنظمة بالقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية. وسيظل مصدر تمويل المناصب والأنشطة إلى حد كبير من الموارد الخارجة عن الميزانية، وسيواصل الاتفاق العالمي سياسته في جمع أمواله من الدول الأعضاء والمؤسسات وليس من شركات القطاع الخاص.

الإجراء ٢٠ - سيُنشأ مكتب للشراكات لكي يضم تحت مظلة واحدة مشتركة مكتب الاتفاق العالمي وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية.

خامسا - تخصيص الموارد للأولويات

١٤٨ - ولكفالة أن عملنا يعكس أولويات الإعلان بشأن الألفية، يتعين علينا أن نطبق نظاما يتسم بالكفاءة والمرونة لتخصيص موارد كافية لأولويات المنظمة. ونحتاج إلى عملية تخطيط وميزنة تستجيب للبيئة الديناميكية التي نعمل فيها وتركز اهتمام كل من الأمانة العامة والدول الأعضاء على النتائج. وقد فشل النظام القائم في اجتياز هذا الاختبار.

١٤٩ - وفي هذا الفرع، انظر في عمليتنا الراهنة للتخطيط والميزنة وأحدد مجالات هامة عديدة للتبسيط والتحسين. وأبحث أيضا سبل تبسيط ميزانيات عمليات حفظ السلام وتحسين إدارة الصناديق الاستئمانية.

الاتجاهات الحديثة

١٥٠ - من حقائق الحياة أن الأمم المتحدة تحتاج إلى موارد لتنفيذ ولايات عديدة يعهد بها إليها كل سنة. وتعتمد المنظمة على الدول الأعضاء لتوفير الموارد الكافية ودفع اشتراكاتها بالكامل وفي موعدها. ويسرني الإبلاغ عن أن الحالة المالية للمنظمة قد تحسنت بعض الشيء في السنوات الأخيرة. ومهّد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن تعديل جداول الأنصبة المقررة الطريق أمام سداد جزء كبير من المتأخرات المستحقة على الولايات المتحدة الأمريكية للمنظمة. وجرى تحويل هذه المبالغ إلى الدول المستحقة لأموال مقابل مساهمتها بقوات في مختلف بعثات حفظ السلام. وأتاحت الأحوال الاقتصادية المواتية أيضا لدول أعضاء أخرى اللحاق بموعد سداد اشتراكاتها غير المسددة. وفي عام ٢٠٠١، مثّل إجمالي الاشتراكات المسددة من جميع الدول الأعضاء أعلى معدل للاشتراكات المسددة في أي سنة واحدة من سنوات تاريخ المنظمة.

١٥١ - ومع ذلك، تتمثل الحقيقة في أنه في السنوات الأخيرة لم تلاحق الميزانية العادية للمنظمة معدل التضخم، بينما زاد عدد الأنشطة التي عُهد بها إلى المنظمة بصورة كبيرة. وتمكنت المنظمة من مواصلة العمل عن طريق المراقبة الدقيقة للنفقات، وإدخال التحسينات على الإنتاجية، وتحركات معدل الصرف المواتي - ولكن أيضا، للأسف، عن طريق إجراء خفض شديد في الاستثمار في التدريب، وتكنولوجيا المعلومات، ومرافق الصيانة. وتعتبر هذه النقطة الأخيرة مصدرا للقلق الشديد؛ وبلغ الآن إهمال البنية الأساسية المادية لمقر المنظمة أبعادا خطيرة. ومن المحتم لذلك الإقدام على تنفيذ الخطة الرئيسية الجوهرية المقترحة لتجديد مبنى الأمانة العامة في نيويورك.

١٥٢ -ولقد قلت مرات عديدة إن الأمانة العامة قد بلغت الحد الذي لا يمكن فيه أداء عملها بالموارد الحالية. وأيا كانت الوفورات التي يمكن تحقيقها عن طريق الإصلاحات فإنه يتعين إعادة استثمارها لتعزيز تلك الأجزاء من المنظمة التي ضعفت في السنوات الأخيرة. ولا يتعين أن يصبح هذا الإصلاح حجة لجولة جديدة من تخفيضات الميزانية. وفي الواقع، أعتقد أنه يتعين أن تبين ميزانية فترة السنتين التالية زيادة متواضعة في الموارد بالأسعار الحقيقية، علاوة على تعديلها من أجل التضخم والتغيرات التي تطرأ على سعر العملة.

١٥٣ -ويحق للدول الأعضاء بالطبع أن تتوقع إنفاق الموارد التي تقدمها إلى المنظمة بحكمة وبطريقة جيدة. وبصفتي الموظف الإداري الأول بالمنظمة، أقبل تحمل المسؤولية الكاملة عن الصرف المتسم بالحكمة والفعالية لهذه الموارد لتحقيق الأهداف والأولويات التي حددتها الدول الأعضاء.

١٥٤ -وأيدت الجمعية العامة منذ سنتين إجراء تحول جذري في الطريقة التي تضع بها الأمم المتحدة خططها وميزانياتها. وأحرزنا تقدما كبيرا في تنفيذ هذا النظام الجديد للميزنة على أساس النتائج. غير أن هناك حاجة إلى القيام بالمزيد من العمل لكفالة امتلاك الدول الأعضاء لطريقة ذات مغزى لتقييم ما إذا كنّا نحقق النتائج المتوقعة. وعلاوة على ذلك، أعتقد أن الوقت قد حان لإجراء استعراض أكثر شمولا لدورة التخطيط والميزنة للمنظمة بغية تكييفها مع النهج الذي يسعى إلى تحقيق النتائج. ويتمثل الهدف الذي ينبغي اتباعه جعل التخطيط والميزنة أدوات استراتيجية حقيقية لخدمة أولويات وبرنامج عمل المنظمة.

أوجه الضعف التي تشوب العملية الحالية للميزنة والتخطيط

١٥٥ -تتألف دورة التخطيط والميزنة من ثلاثة عناصر:

(أ) خطة متوسطة الأجل تحدد أوليات المنظمة لفترة أربع سنوات والمستهدف أن تكون بمثابة التوجيه الاستراتيجي الأساسي الذي يدعم أعمال المنظمة؛

(ب) مخطط الميزانية الذي يقدم بيانا بالمستوى الإجمالي للموارد للسنتين المقبلتين؛

(ج) ميزانية برنامجية تفصيلية مقترحة لفترة السنتين.

١٥٦ -وتوجد ثلاث آليات لمراقبة واستعراض التخطيط والميزنة:

(أ) اللجنة الخامسة للجمعية العامة؛

(ب) لجنة البرنامج والتنسيق؛

(ج) اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

١٥٧ -والعملية معيبة بشدة: فهي معقدة وطويلة ومفككة ومستهلكة للوقت وجامدة. والنظام الحالي لتقييم أثر أنشطتنا غير كاف. ويتعين تبسيط دورة التخطيط والميزنة، ويتعين أن تصبح أكثر اتساما بالكفاءة.

١٥٨ -وبموجب الإجراءات الراهنة، تنظر لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الخامسة في الخطة المتوسطة الأجل؛ وتنظر هاتان الهيئتان، علاوة على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة. وفي عام ٢٠٠١، عقدت هذه الهيئات الثلاث ٢٩٥ جلسة رسمية وغير رسمية لمناقشة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وعلاوة على ذلك، عقدت اللجنة الخامسة ١٠٦ جلسة غير رسمية.

١٥٩ -وتعتبر الوثائق المقدمة من أجل هذه العملية ضخمة. وتقع آخر خطة متوسطة الأجل في ٢٢٢ صفحة. وتحتوي الميزانية البرنامجية المقابلة على ٣١ بابا مستقلا ويناهز مجموع عدد صفحاتها ٠٠٠ ٢ صفحة.

١٦٠ -والعملية موزعة على فترة زمنية طويلة للغاية. فالخطة المتوسطة الأجل، التي يمتد التخطيط في إطارها لفترة أربع سنوات، تعتبر مرهقة للغاية وغير عملية. ولذلك فإن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، والتي وضعت في عام ١٩٩٩ وتم إقرارها في عام ٢٠٠٠، قد لا تعكس توافق الآراء السياسي والآثار المترتبة في الميزانية على الإعلان بشأن الألفية. وبالمثل، تبدأ دورة الإعداد للميزانية ١٨ شهرا قبل فترة السنتين التي تتعلق بها.

١٦١ -ويؤدي النظام الحالي إلى عدم ترابط استراتيجي بين الأدوات الرئيسية لتخطيط البرامج، الواردة في الخطة المتوسطة الأجل، وتخصيص الموارد، الذي يأخذ شكل مخطط الميزانية والميزانية البرنامجية المقترحة. وتغطي الخطة المتوسطة الأجل للمنظمة وميزانيتها أطر زمنية مختلفة وتنظر فيها هيئات مستقلة في مناسبات مختلفة. وقد لا يثير الدهشة معرفة أن هناك تماسك ضئيل بين هذه العمليات المتباينة للتخطيط والميزنة، وتُتخذ القرارات المتعلقة بالأولويات المؤسسية في معزل عن القرارات المتعلقة باستخدام الموارد القليلة.

١٦٢ -وفي الأشهر الـ ١٨ التي تسبق إقرار الميزانية، تُقضى ساعات لا حصر لها في إعداد التقارير، وخدمة الاجتماعات، وإجراء المفاوضات بشأن التخصيص الإجمالي للموارد الذي يتغير فقط بصورة طفيفة عن فترة السنتين السابقة. وفي عام ٢٠٠١، قدمت الأمانة العامة ٥٦٣ صفحة من الردود الكتابية على ٤٩٠ سؤالا كتابيا. ونقدر أن ما قيمته ١٠,٣ مليون دولار من دولارات المتحدة من وقت موظفي الأمانة العامة قد انقضى في خدمة أعمال اللجان.

١٦٣ -ولا يملك الأمين العام، رغم كونه الموظف الإداري الأول للمنظمة، سلطة نقل أي أموال بين البرامج، أو من بند تكاليف الموظفين إلى بند التكاليف غير المتعلقة بالموظفين، دون أخذ موافقة مسبقة من الدول الأعضاء، وذلك على الرغم من أن الدول الأعضاء قد منحت مرونة لعدد كبير من رؤساء الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج بغية تحسين قدرتها على الاستجابة للمطالب السريعة التغير.

١٦٤ -ولا تتسم النظم القائمة للإبلاغ عن أداء البرامج وتقييمه بأي أثر عملي في الخطط والقرارات المستقبلية المتعلقة بتوزيع الموارد. وفي نهاية كل فترة سنتين، تجري مقارنة حالة إنجاز ما يزيد على ٣٦ ٠٠٠ ناتج في تقرير للأداء البرنامجي، تكتفي لجنة البرنامج والتنسيق بملاحظة محتوياته. ويجري سنويا إعداد تقييمين معمقين لبرامج مختارة. ونادرا ما يطرأ أي تغيير على البرنامج أو التمويل نتيجة لأي من الاستعراضين.

١٦٥ -وإجمالا، تظهر دورة التخطيط والميزنة مجزأة ومعرّضة للازدواجية ومثقلة بكم مفرط من الوثائق. وهي لا تشجع على اعتماد نهج استراتيجي صارم إزاء تحديد الأولويات وتوزيع الموارد وفقا لهذه الأولويات. وتنفق الدول الأعضاء والأمانة العامة كما مفرطا من الوقت وموارد ضئيلة على هذه العملية. وتتعرض البلدان الأصغر على وجه الخصوص للضرر من هذه العملية، حيث أنها لا تملك القدرة على التصرف في مواردها البشرية البالغة المحدودية للمشاركة بنشاط في كافة مراحل الدورة وأجزائها.

تبسيط العملية

١٦٦ -أبدت الدول الأعضاء، في بعض أجزاء منظومة الأمم المتحدة، انفتاحا على التغيرات الابتكارية والبعيدة الأثر في عمليات التخطيط والميزنة البرنامجية. فمنظمة الصحة العالمية، على سبيل المثال، أعادت النظر في عملية ميزنتها بالكامل، مما أسفر عن وثيقة ميزانية أقصر وأبسط وتتسم أساسا بطابع

استراتيجي حيث لا يتجاوز عدد صفحاتها المائة. وتجمع ميزانيتها بين التوجه البرنامجي وإسقاطات الموارد وتركّز على النتائج على نحو يقلص إلى حد كبير عملية التفاوض بين الحكومات.

١٦٧ - وأعتقد أن من شأن تبسيط عملية التخطيط والميزنة أن تمكّن الوفود من تركيز انتباهها على الأهداف والنتائج بدلا من التركيز على المقاييس الكمية للمدخلات والنواتج، ومن شأن ذلك أن يتيح لها أيضا إيجاد الصلة اللازمة بين برامج العمل وخيارات توزيع الموارد، في إطار أفق تخطيطي واقعي. وفضلا عن ذلك، ينبغي تبسيط عملية الاستعراض الحكومي الدولي نفسها، بما ينسجم مع هذه الفلسفة.

الإجراء ٢١ - ينبغي أن يتضمن النظام المحسّن للتخطيط والميزنة السمات التالية:

(أ) خطة متوسطة الأجل أقصر وأكثر استراتيجية تغطي سنتين بدلا من أربع سنوات، وتقدّم في وقت أقرب إلى الفترة التي تتصل بها؛

(ب) مخطط ميزانية يمكن الجمع بينه وبين الخطة المتوسطة الأجل؛

(ج) ميزانية أقصر وأكثر اتساما بالاستراتيجية مع تفاصيل تكميلية مقدمة على حدة؛

(د) مرونة في إعادة توزيع الموارد بين البرامج وبين اعتمادات الموظفين وغيرها من الاعتمادات بنسبة ١٠ في المائة في إطار كل فترة ميزانية؛

(هـ) نظاما معززا للتقييم والرصد يقيس أثر عملنا بصورة أفضل.

الإجراء ٢٢ - تمشيا مع النهج الوارد أعلاه، أوصي بأن يتم تحت رعاية اللجنة الخامسة نفسها استيعاب الاستعراض الحكومي الدولي المشترك للخطط والميزانيات الذي تقوم به حاليا اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق.

تبسيط ميزانيات حفظ السلام

١٦٨ - في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، كانت المنظمة تدير ١٥ بعثة لحفظ السلام ذات أحجام ونطاقات مختلفة، بكلفة إجمالية مشتركة تناهز ٢,٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للعام الذي ينتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وقد اتسمت وثائق الميزانية المعدة حتى الآن بالكثير من التفصيل والقليل من الفائدة العملية. وإنني أعتزم تقليص حجم وثائق الميزانية هذه إلى حد كبير آملا في أن يساعد ذلك الدول الأعضاء على تركيز انتباهها على النواتج المتوقعة لبعثة من البعثات، وعلى تحسين قدرتها على تقييم فعاليتها وإدارتها المالية.

١٦٩ - وعلاوة على ذلك، طلب قرار صدر مؤخرا عن الجمعية العامة إجراء دراسة جدوى عن إمكانية توحيد ميزانيات البعثات. وهذا المقترح ينطوي على إمكانات تساعد على المضي في تبسيط عملية ميزانيتنا في هذا الميدان.

الإجراء ٢٣ - سوف يجري تقديم ميزانية حفظ السلام المقبلة في شكل جديد يعكس نهجا أكثر اتساما بالاستراتيجية إزاء عملية توزيع الموارد.

تحسين إدارة الصناديق الاستئمانية

١٧٠ - لكفالة تمويل موثوق ويمكن التنبؤ به، من الأهمية بمكان تمويل الأنشطة الأساسية التي تضطلع بها الأمانة العامة من الأنصبة المقررة. وتحتاج الوكالات الإنمائية والتنفيذية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة أيضا إلى قاعدة صلبة من

الاشتراكات غير الخاضعة للقيود، تمكّنها من تنفيذ أنشطتها الأساسية.

١٧١ -وأدت التبرعات دورا تكميليا بالغ الفائدة في الميزانية العادية للأمم المتحدة. بيد أن إدارتها أصبحت معقدة إلى حد ما. إذ يوجد حاليا ما يناهز ٢٠٠ صندوق استئماني تديرها الأمانة العامة لمجموعة متنوعة من الأنشطة والمواضيع البرنامجية. ويوجد داخل كل صندوق عدد كبير من العناصر الموزعة حسب العملية أو النشاط أو مصدر التمويل - والعديد منها لديه متطلبات إدارية مميزة، وينبغي الاتفاق بشكل أوضح مع الجهات المانحة على شروط التبرعات للصناديق الاستئمانية. وثمة أيضا مجال واسع للتبسيط والترشيد. ويمكن إجراء تحسينات من قبيل ما يلي:

(أ) توحيد عدد من الصناديق الاستئمانية وخفض عددها؛

(ب) تحديث وترشيد النهج المتعلق بإدارة الصناديق الاستئمانية، عن طريق توحيد الشروط والمتطلبات بقدر الإمكان، وتبسيط تقارير إنجاز المشاريع؛

(ج) تنقيح النظام الحالي لتكاليف الدعم؛

(د) تبسيط إجراءاتنا الداخلية بغية تسريع الوصول إلى أموال الصناديق الاستئمانية وتحسين مراقبة الأموال وإدارتها.

الإجراء ٢٤ - سوف يجري تحسين إدارة الصناديق الاستئمانية عن طريق:

(أ) توحيد هذه الصناديق وخفض عددها؛

(ب) السعي قدر الإمكان إلى مواءمة القواعد والمتطلبات المتصلة بإدارة الصناديق الاستئمانية وتقديم التقارير عنها؛

(ج) إعادة النظر في نظام تكاليف الدعم؛

(د) تبسيط إجراءات الوصول إلى أموال الصناديق الاستئمانية.

سادسا - المنظمة وموظفوها: الاستثمار في الامتياز

١٧٢ -لا يمكن تحقيق الأهداف الطموحة التي أعرب عنها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية إلا إذا كان لدينا مجموعة موظفين ذات مواصفات عالمية تكون على مستوى تحديات عصرنا الجديد للعولمة. ويتوقف تأثير المنظمة وحيويتها على وجود كادر أساسي من الموظفين الدوليين الذين يكرسون حياتهم المهنية لخدمة الأمم المتحدة ويتفانون في العمل من أجلها في شتى أنحاء في العالم. وسوف يظل هذا يشكّل حجر الزاوية في سياستنا المتعلقة بالموارد البشرية. وفضلا عن ذلك، سوف يظل بناء قوة عمل متنوعة جغرافيا ومتوازنة جنسانيا، دون مساس بمستوى التفوق الذي نسعى إلى تحقيقه في شتى مراكز الأمم المتحدة، يشكّل أولوية دائمة للمنظمة بأسرها ومصدرا من مصادر قوتها. ونحن ملتزمون باجتذاب مرشحين موهوبين من بلدان غير ممثلة وناقصة التمثيل. ونحرز تقدما في ما نبذله من جهود لزيادة عدد النساء في وظائف الفئة الفنية. بيد أن الطريق لا يزال طويلا أمامنا في إحراز توازن مقبول جنسانيا، ولا سيما على مستوى الفئة العليا.

١٧٣ -وفي هذا الفرع أعدد التدابير التي من شأنها تشجيع تفوق قوتنا العاملة. ومن بين عناصر هذا التشجيع تحسين نظام تنقل الموظفين، وتعزيز آفاق الترقي الوظيفي لفئة الخدمات العامة، ومساعدة قوتنا العاملة على تحقيق توازن أفضل في حياتها المهنية والشخصية، وتعزيز إدارة شؤون الموظفين في جميع أرجاء المنظمة.

١٧٤ -وكانت إحدى الأولويات التي تخللت فترة ولايتي الأولى تتمثل في تحسين القدرة المهنية للمنظمة وبلورة ثقافة

جديدة للأداء، والمساءلة والثقة. وقد أحرزنا تقدما كبيرا في مجالات من قبيل وضع استراتيجية شاملة لإدارة الموارد البشرية أقرتها الجمعية العامة منذ سنتين، ووضع نظام جديد لأساليب عملنا في ميادين تعيين وترقية ونقل موظفينا. وأنا على يقين من أن هذه التدابير ستؤتي ثمارها في السنوات المقبلة.

١٧٥ - ويتعرض آلاف الموظفين العاملين في مختلف المواقع الميدانية لأخطار كبيرة لدى أدائهم لمهامهم. وفي عام ٢٠٠١، أيدت الدول الأعضاء اتخاذ خطوات كبرى لتعزيز آليات الأمن وتحسين سلامة الموظفين في الميدان. وسوف تظل مسألة أمن الموظفين أحد الشواغل الأساسية لكافة المديرين في الأمم المتحدة.

الآليات والحوافز الكفيلة بتشجيع التنقل

١٧٦ - يتضمن نظام التعيين الجديد الذي بُدئ العمل به في مرحلة سابقة من عام ٢٠٠٢ اشتراط التنقل والترقية إلى المستويات العليا. وقد أخذ برنامج يهدف إلى انتداب صغار الموظفين بالفئة الفنية لوظائف جديدة يعطي أثرا. بيد أنه ينبغي اتخاذ خطوات إضافية من شأنها تشجيع التنقل وتسهيل التحرك بين مراكز العمل والوظائف. وعلينا تشجيع ومكافأة الموظفين القادرين على الاستجابة لمختلف متطلبات المنظومة أينما نشأت ووقتما برزت.

١٧٧ - وثمة عقبات هامة عدة ينبغي التغلب عليها وهي تتمثل في ما يلي:

(أ) عدم تطوير نظام التعويضات لكي يلبي احتياجات الأعداد الكبيرة من الموظفين العاملين في مراكز عمل شاقة يُحرمون فيها من وجود أسرهم معهم. وهذا يتسم بأهمية خاصة بفعل تزايد الدور الذي تقوم به الأمانة العامة في عمليات حفظ السلام وتقديم المساعدة الإنسانية وعمليات إعادة البناء في فترة ما بعد الصراع؛

(ب) تتنافس منظمات الأمم المتحدة في الميدان فيما بينها أحيانا على أفضل الموظفين من خلال تقديم مجموعة متنوعة من العقود والمزايا. وفي كثير من الأحيان، يجد موظفون أكفاء لديهم مدة خدمة طويلة أنفسهم مقيدين بعقود لفترات قصيرة، دون مستقبل مهني يذكر؛

(ج) لا تزال بعض مراكز العمل الراسخة التابعة للمنظمة تواجه عراقيل جمّة في توظيف أشخاص مؤهلين بسبب عدم وجود شروط جذابة بما فيه الكفاية لتعيينهم في هذه المواقع؛

(د) تشكل إتاحة فرص عمل للزوجات عاملا متزايد الأهمية في اجتذاب مرشحين لوظائف في جميع أنحاء العالم. واتفاقاتنا مع البلدان المضيفة، وكذلك الترتيبات بين الأمانة العامة والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة لا تسهل عادة عمل الزوجات أو تشجعه. وتتراوح المشاكل بين عدم وجود شواغر متاحة وقيود تتعلق بالتأشيرات وتصاريح العمل.

١٧٨ - هناك عدد من التدابير التي تستطيع المنظمة اتخاذها لمعالجة تلك المشاكل:

الإجراء ٢٥ - سنقوم بما يلي من أجل تعزيز تنقل الموظفين في أرجاء منظومة الأمم المتحدة:

(أ) القيام بحلول نهاية عام ٢٠٠٣ باستعراض الترتيبات التعاقدية والمزايا الممنوحة لموظفي الأمانة العامة في المواقع الميدانية بغية كفالة كونها مساوية أو موازية لتلك المعمول بها من قِبل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها؛

(ب) استعراض الاتفاقات المعمول بها بين الأمانة العامة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة بغية الحد من

الحواجز الحالية التي تعوق التنقل بين منظمات النظام الموحد؛

(ج) إيجاد إمكانيات تعاقدية أطول أجلا للموظفين الجديرين العاملين في البعثات الميدانية؛

(د) تحديد آليات للتعيين والمكافأة خاصة بمراكز العمل التي تعاني من ارتفاع نسبة الوظائف الشاغرة؛

(هـ) استعراض جميع الترتيبات المعمول بها بين الأمانة العامة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة بغية كفالة إيلاء الاعتبار اللازم للقسم بالرعاية لزوجات/أزواج موظفي الأمم المتحدة الحاصلين على المؤهلات اللازمة عند التقدّم للوظائف في المواقع الميدانية؛

(و) الاتصال بالحكومات لدراسة احتمالات إعادة التفاوض على ترتيبات البلد المضيف لتمكين زوجات/أزواج موظفي الأمم المتحدة من العمل في تلك البلدان.

توسيع نطاق الفرص المتاحة لموظفي فئة الخدمات العامة

١٧٩ - يعتبر موظفو فئة الخدمات العامة، الذين يمثلون ما يناهز نصف القوة العاملة في المنظمة، مصدرا هائلا للمهارات والخبرة. وقد خاب أملي جدا لأن الجمعية العامة قررت الحد من احتمالات ترقيتهم إلى الفئة الفنية، إذ فرضت حصصا سنوية تقييدية للغاية. وأحث الدول الأعضاء على إعادة النظر في موقفها بحيث تكون أمام أعلى الموظفين أداءً لدينا فرصا حقيقية للترقية. واقترح كحد أدنى رفع الحصة السنوية لوظائف الرتبة ف - ٢ المفتوحة أمام موظفي فئة الخدمات العامة الذين ينجحون في الامتحان إلى ٢٥ في المائة.

١٨٠ - ويجب على الأمم المتحدة أن تتيح المزيد من الفرص والحوافز التي تزيد من مردود المسار المهني لموظفي فئة الخدمات العامة. ونحن بحاجة إلى إيجاد برنامج أفضل وأحسن بنية للتعريف بالمنظمة عند الالتحاق بالعمل فيها وتقديم المزيد من المساعدة لموظفي فئة الخدمات العامة في التخطيط لمسارهم المهني وإدارته، بما في ذلك احتمالات العمل الميداني. وإنني على ثقة بأن موظفي فئة الخدمات العامة سيستجيبون بدورهم بدوافع والتزامات متجددة تجاه المنظمة.

١٨١ - وأخيرا، وإقرارا بأن مساهمة جميع موظفي الأمم المتحدة تتسم بالأهمية، بغض النظر عما إذا كانوا من فئة الخدمات العامة أو من الفئة الفنية، يجب أن يُشار إلى جميع الموظفين بأنهم موظفون دوليون.

الإجراء ٢٦ - أحث الدول الأعضاء على النظر في رفع القيود المفروضة على عدد موظفي فئة الخدمات العامة الذين لهم أحقية الترقية إلى الفئة الفنية.

الإجراء ٢٧ - سيتم وضع خطة للتنفيذ على مدى الأشهر الـ ١٢ القادمة تتضمن ما يلي:

(أ) إجراء استعراض شامل لمهام موظفي فئة الخدمات العامة ومسؤولياتهم وكفاءاتهم؛

(ب) إدخال تحسينات على نظام تعريف موظفي فئة الخدمات العامة بالمنظمة والتخطيط لمسارهم المهني؛

(ج) إتاحة الفرص والحوافز للتنقل بين المهام والمكاتب والخدمة الميدانية وبعثات حفظ السلام.

الإجراء ٢٨ – اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، سيُشار إلى جميع موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة بأنهم موظفون دوليون.

مساعدة الموظفين على إقامة توازن بين حياتهم المهنية وحياتهم الخاصة

١٨٢ – تتمثل إحدى وسائل اجتذاب الموظفين المؤهلين والاحتفاظ بهم، ولا سيما النساء، في إيلاء المزيد من الاهتمام للظروف التي تؤدي إلى إقامة توازن أفضل بين حياتهم المهنية وحياتهم الخاصة. فقد آن الأوان لكي تتمشى ممارسات العمل التي تطبقها الأمانة العامة مع الممارسات التي يطبقها العديد من الخدمات المدنية الوطنية وكيانات الأمم المتحدة.

١٨٣ – وبدأ في إحدى إدارات الأمانة العامة وفي بعض مقار العمل الأخرى تنفيذ مشروع رائد يتيح للموظفين ترتيبات للعمل تتسم بالمرونة. وتتضمن الأحكام الحق في العمل بعيدا عن المكتب وفترات توقف عن العمل مبرمجة للقيام بأنشطة خارجية، كالدراسة الإضافية، وجداول عمل مضغوطة يكافأ الموظف عليها بمنحه إجازة تعويضية. وتساعد هذه الأحكام، في حال ما إذا اعتُمدت على نطاق أوسع، على جعل القوة العاملة أكثر تنوعا وحراكا.

١٨٤ – وهناك حاجة إلى زيادة فرص العمل لبعض الوقت ولتقاسم الوظائف في الأمانة العامة، وهي فرص لا تزال محدودة نسبيا حتى الآن. وستتيح زيادة هذه الفرص قدرا أكبر من المرونة للموظفين أرباب الأسر أو الذين لديهم التزامات أخرى.

الإجراء ٢٩ – ستُتخذ التدابير التالية :

(أ) اعتماد ترتيبات للعمل تتسم بالمرونة في جميع الإدارات بالأمانة العامة، رهنا بمتطلبات العمل، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣؛

(ب) إتاحة المزيد من فرص العمل لبعض الوقت لموظفي الأمانة العامة.

استعادة شباب المنظمة

١٨٥ – يتعيَّن على الأمم المتحدة أن تضاعف جهودها لاجتذاب مواهب جديدة إلى المنظمة وصقل مهارات الموظفين الحاليين. ووصلت الأمانة العامة إلى مفترق طرق بخصوص هذا التحدي. فمن المتوقع أن يتضاعف عدد المتقاعدين بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥. وبصفة عامة، ينبغي من أجل اجتذاب الشباب والاحتفاظ بهم تغيير ثقافة الإدارة السائدة في المنظمة – التي تتسم بصورة تقليدية بالتسلسل الهرمي – إلى ثقافة تستحث أفكارا جديدة وتحفز على تبادل حيوي للآراء، بغض النظر عن الرتبة والأقدمية والوظيفة.

١٨٦ – ولمعالجة هذه الشواغل، يتعيَّن على الأمم المتحدة أن تتحرك في الاتجاهات التالية:

(أ) أولا، يتعيَّن على المنظمة أن تكون أكثر منهجية في التخطيط للخلافة من أجل كفالة عدم فقدان الكمّ الهائل من الذاكرة المؤسسية نتيجة لتقاعد الموظفين؛

(ب) ثانيا، يجب بذل جهد متضافر لاستهداف تعيين الشباب. وتكمن إحدى الوسائل في الاتصال بشكل منتظم بالمؤسسات الأكاديمية، ولا سيما في الدول الأعضاء غير الممثلة ناقصة التمثيل. وهناك فئة أخرى يمكن استهدافها

وهي فئة المجدّين من الموظفين الوطنيين الذي عملوا في الميدان؛

(ج) ثالثا، تحتاج أي منظمة تعمل في بيئة ديناميكية إلى المرونة التي تتيح لها عرض ترتيبات التقاعد المبكّر على الموظفين الذين يحقق إحالتهم إلى التقاعد مصلحة للمنظمة. ويجب أن يتضمن ذلك توفير المساعدة في مجال التسكين في الوظائف وتيسير ترتيبات الانتقال.

الإجراء ٣٠ – ستُتخذ تدابير لتحقيق ما يلي:

(أ) إتاحة تخطيط أفضل لاستبدال الموظفين الذين تنتهي خدمتهم؛

(ب) وضع آليات للتعيين ذات نطاق استهدافي أوسع؛

(ج) تعزيز عرض ترتيبات التقاعد المبكّر الحالي بحيث يشمل المساعدة في مجال التسكين في الوظائف وتيسير ترتيبات الانتقال.

١٨٧ – وختاما، أود أن أشدِّد على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لتدريب الموظفين على معالجة تحديات جديدة سيواجهونها وسط عالم يتسارع فيه التغيير. وكمنظمة ننفق ١ في المائة تقريبا من مجموع ميزانيتنا على أنشطة التعلّم، وهي نسبة مئوية أقل بكثير مما تنفقه منظمات مماثلة. ونحن في حاجة إلى أن ننفق المزيد لكفالة تمكّن موظفينا من صقل مهاراتهم والإسهام بأقصى ما يمكنهم من الناحية المثالية، ويجب أن يُطلب إلى الموظفين، بما في ذلك المديرين، أن يكرّسوا سنويا حدا أدنى من الوقت لأنشطة التعلّم. وسيتوقف ذلك جزئيا على الموارد المتاحة.

الإجراء ٣١ – سأوصي في ميزانية فترة السنتين القادمة بزيادة ملحوظة في الموارد المخصصة للتدريب.

مواصلة بذل الجهود لتحسين الإدارة

١٨٨ – تمثَّلت أولوية ولايتي الأولى في تحسين نوعية الإدارة. وقد ركَّزت كثيرا على رسم خطوط واضحة للمسؤولية وكفالة جعل المديرين مسؤولين عن أعمالهم. ومنذ عام ١٩٩٧، نطلب من جميع المديرين أن يشاركوا في التدرب على إدارة الناس وحددنا الكفاءات المهنية ونفَّذنا نظاما جديدا لتقييم الموظفين. وأنا على ثقة بأن نظام التعيين الجديد، الذي يعطي المديرين المسؤولية الرئيسية عن اختيار الموظفين، سيؤدي إلى مستوى جديد من المساءلة والتمكين. وتتيح لنا كلية الموظفين في تورينو إمكانية إيجاد ثقافة إدارية مشتركة على نطاق المنظمة. وما يحملني على التفاؤل أيضا جهود لجنة الخدمة المدنية الدولية لإيجاد جهاز للإدارة العليا على نطاق المنظمة.

١٨٩ – وأنوي اعتماد تدابير إضافية لخفض طبقات البيروقراطية غير اللازمة. فالمنظمة تعيّن حاليا أفرادا من ذوي الكفاءات العالية في وظائف إدارية، في حين أن الإجراءات المعمول بها في المنظمة لا تتيح لهؤلاء الأفراد إدارة ميزانيتهم وشراء ما يحتاجون إليه للأنشطة اليومية والإذن بسفر موظفيهم.

١٩٠ – ومع الانتقال إلى تخويل مديري البرامج صلاحية اتخاذ القرار، يتعيَّن إعادة النظر في أدوار ومسؤوليات الإدارة المركزية لتقديم الخدمات، أي إدارة الشؤون الإدارية، وكذلك أدوار ومسؤوليات المكاتب التنفيذية في كل إدارة.

الإجراء ٣٢ – يتعيَّن القيام بما يلي من أجل مواصلة الجهود لتحسين الإدارة:

(أ) **إجراء استعراض شامل للسلطة المفوضة بغية زيادة قدرة المديرين ومرونتهم لإدارة الموارد المخصصة لهم؛**

(ب) **سيُعمل على إعادة تحديد أدوار إدارة الشؤون الإدارية ومسؤولياتها، إلى جانب أدوار ومسؤوليات المكاتب التنفيذية، بغية دعم الزيادة في تفويض السلطة؛**

(ج) **سيُعزز تدريب المديرين في أرجاء المنظمة مع الاعتماد بشكل خاص على كلية الموظفين.**

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أماكن العمل

١٩١ - تقع على عاتق كل رب عمل عصري مسؤولية اتخاذ تدابير ملائمة لمواجهة الحقيقة المؤلمة لتفشي وباء الإيدز. ومع أن المنظمة تتَّبع سياسة تقوم على عدم التمييز في تعيين الموظفين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتوفير نُظم الدعم الطبي لهم والمعلومات، فإن هذه السياسة لم تُنفَّذ بطريقة متساوية. ويجب أن نكفل تزويد جميع الموظفين بالمعلومات الملائمة وحصولهم على الرعاية الطبية والإرشاد. ومن المهم أيضا أن يكون المديرون جاهزين كما يجب للتعامل مع الأثر الإنساني والتنظيمي لهذه المأساة.

الإجراء ٣٣ - سيُجرى استعراض متعمّق لكفالة التنفيذ الكامل لسياسة المنظمة فيما يتعلق بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وينبغي تنفيذ تدابير إضافية، عند الاقتضاء، بنهاية عام ٢٠٠٢.

تسوية النزاعات بشكل أفضل

١٩٢ - شكَّل النظام الداخلية لإقامة العدل لتسوية نزاعات الموظفين والمسائل التأديبية شاغلا على مدى السنوات القليلة الماضية. ووظيفة أمين المظالم الجديدة التي أنشئت مؤخرا ستتيح للموظفين والإدارة وسيلة بديلة لمنع نشوب النزاعات ولتسويتها. وتسلمت أمينة المظالم الجديدة مهامها مؤخرا. وكنتيجة لذلك، نتطلع إلى قيام نظام لتسوية النزاعات أكثر تكاملا وأقل نزعة للخصومة. غير أنه يتعيَّن علينا أن نواصل كفالة تبسيط نظامنا الرسمي لإقامة العدل واطّلاع الموظفين والمديرين اطّلاعا تاما على حقوقهم ومسؤولياتهم.

الإجراء ٣٤ - سيُجرى استعراض للنظام الداخلي لإقامة العدل الحالي من أجل تحسين فعالية النظام وكفالة المعاملة المنصفة والقانونية للموظفين.

تعزيز الأجور والمزايا

١٩٣ - تشكّل الأجور الملائمة عاملا بالغ الأهمية في اجتذاب الموظفين الأكفاء والاحتفاظ بهم. والأمم المتحدة بحاجة إلى نظام للأجور والمزايا يتسم بمزيد من التنافسية. لذا، فقد شعرت بالتشجيع الشديد للمناقشات التي جرت في الدورة الأخيرة للجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن موضوع الأجور والمزايا. وأحث اللجنة على الإسراع في إنجاز استعراض هذا الموضوع الذي طال انتظاره.

١٩٤ - وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت في عام ١٩٩٧ إجراء استعراض مستقل للجنة نفسها. وحاز ذلك الاقتراح على تأييد ودعم قوي من الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق. وبناء على طلب الجمعية العامة، وبالتشاور الوثيق مع رئيس اللجنة، فإنني أقترح على الجمعية القواعد الأساسية لهذا الاستعراض. وسيعد البدء فيه مؤشرا قويا على أن اللجنة

والجمعية العامة تأخذان الحاجة إلى دعم الإصلاح على محمل الجد.

الإجراء ٣٥ – أشجّع:

(أ) لجنة الخدمة المدنية الدولية على وضع مقترحاتها بشأن نظام للأجور والمزايا يتسم بمزيد من التنافسية في صيغتها النهائية؛

(ب) الشروع في إجراء استعراض مستقل لأعمال اللجنة نفسها ومهامها.

سابعا – إدارة التغيير

١٩٥ – إن المعيار البالغ الأهمية للنجاح وسط عالم يشهد تغييرا سريعا هي المقدرة على إدارة التغيير. وأظهرت السنوات الخمس الماضية أن الأمم المتحدة قادرة على الاستجابة للتغيير وراغبة في التكيّف بسرعة وحريصة من الناحية المالية.

١٩٦ – وتضمنت الأجزاء السابقة برنامجا للتغيير. والتدابير الواردة في هذا التقرير تُضاف بصورة تراكمية إلى طريقة مختلفة تماما لتصريف الأعمال. وكما عرضت من قبل، فإن الإصلاح عملية وليس حدثا، والتغيير لن يتحقق تلقائيا أو بين ليلة وضحاها. وسيتطلب تنفيذ الإصلاحات المعروضة في التقرير إيلاء العناية بثلاثة مجالات بالغة الأهمية: إدارة عملية التغيير نفسها والتدريب وتكنولوجيا المعلومات.

١٩٧ – أولا، سنحتاج إلى قدرة مكرسة لإدارة التغيير، ولا سيما في الإدارات التي ستشهد تحولا ملحوظا، كإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة شؤون الإعلام.

١٩٨ – ثانيا، سيكون للإصلاحات الواردة في هذا التقرير أثرها البالغ الأهمية على طابع العديد من الوظائف داخل المنظمة. وهناك حاجة إلى موارد كافية للاحتفاظ بالموظفين لكفالة حيازتهم للمهارات اللازمة لمواجهة التحديات الجديدة لإصلاح الأمم المتحدة. وفي بعض الحالات – التي آمل أن تكون نادرة – قد نحتاج إلى تقديم عروض بإنهاء الخدمة.

١٩٩ – وختاما، فإن معظم ما تم اقتراحه، سواء فيما يتعلق بخدمة المؤتمرات أو تحسين الدعوة الموجهة إلى الجمهور أو حتى نتيجة لاعتماد نهج أكثر تكاملا للمسائل الرئيسية، يتطلب استثمارات أضخم في تكنولوجيا المعلومات. والمنظمة قادرة على جعل قدرتها الحالية إحدى أكثر الشبكات العالمية أهمية شرط أن تتوافر استثمارات موازية في التكنولوجيا. وعلى العكس، في حال ما إذا تخلفت الأمم المتحدة عن تحديث قدرتها التكنولوجية وتعزيزها، فإنها قد تخسر مرجعيتها وقدرتها على العمل في الساحة العالمية. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة الجيدة تتطلب توافر المعلومات اللازمة. ونحن ننوي التأسيس على الإنجازات التي حققها نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وستُقدَّم استراتيجية جديدة لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مرحلة لاحقة من الدورة الحالية للجمعية العامة، بناء على طلب الدول الأعضاء.

٢٠٠ – وقد طلبت من نائبة الأمين العام أن تشرف على تنفيذ تدابير الإصلاح الواردة في هذا التقرير. وتعكس المبادرات المذكورة في هذا التقرير الآراء والاقتراحات التي وردت من كل فروع الأمانة العامة والمشاورات التي أُجريت مع جميع الصناديق والبرامج التابعة للمنظمة. وسيتطلّب تنفيذها النوع نفسه من الجهود التعاونية. وكلي ثقة في أننا متحدون جميعا في سبيل بلوغ الهدف المشترك المتمثّل في تعزيز الأمم المتحدة.

الإجراء ٣٦ – ستشرف نائبة الأمين العام على تنفيذ الإصلاحات المعتمدة.